



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وبنوك

شعبة: مالية ومحاسبة

دور الحوكمة العمومية في تعزيز الممارسات الميزانية
وتطويرها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

(دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات
الزمنية المتباطئة ARDL خلال الفترة (1990-2021))

تحت إشراف:

ا. صحراوي جمال الدين

من إعداد الطالبتين:

- جلولي بشرى

- دومة سميرة

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	إسم ولقب الأستاذ:
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	بلخير فريد
مقرا	أستاذ محاضر (ب)	صحراوي جمال الدين
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	قوادري رشيد
مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	ساعد محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية 2022/2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكراً وتقدير

نحمد الله سبحانه ونشكركم الذي أنعم علينا بإنجاز هذا العمل
كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والتقدير للأستاذ صحراوي جمال الذي
لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة
ونتوجه بالشكر الى كل من ساعدنا وشجعنا لإنجاز هذا العمل من قريب
أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل الذي وصلنا إليه بفضل الله تعالى
ونسأل الله سبحانه القبول والعمل وأن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما
ينفعنا ويزدنا علما إنه سميع قريب مجيب

أما بعد:

نهدي عملنا هذا إلى والدينا أطال الله عمرهما وجعلهم لنا سراجا
منيرا ونشكرهم على دعمهم
والى إخوتنا حفظهم الله لي
والى ابنتي الصغيرة رزان أماني
دوون ننسى اساتذتنا الكرام وعلى وجه الخصوص الأستاذ المشرف
صبراوي جمال الذي لمساعدته لنا وعلى ما قدمه بك وفاء
فجزاه الله خيرا وحفضه معك كل شئ

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى موضوع الحوكمة العمومية ودورها في توجيه ممارسات الميزانية، ومدى اهميتها بالنسبة الى التنمية المحلية في الجزائر، وكيف ان عدم وضوح الصورة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمسيرين خاصة في مجال توزيع الموارد واستغلالها ومع تنامي حجم الفساد وعدم تكريس الديمقراطية التشاركية، هي اهم الأسباب التي اثرت على وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الدولة بهدف تحسين مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال والقدرة التنافسية للاقتصاد الحالي بعد تصنيفها في المراتب الأخيرة. ومن خلال تحليل ممارسات الميزانية للدولة وسبل تفعيل الحوكمة العمومية خلال الفترة الزمنية (1990-2021) بغية تحسين نوعية الحكم باعتباره وسيلة للخروج من معضلة عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام، تم قياس اثر مؤشرات الحوكمة (كوفمان) على ممارسات الميزانية في الجزائر على المدى القصير والطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتشير النتائج إلى أن مكافحة الفساد، ومؤشر المسائلة، ومؤشر فاعلية الحوكمة لها اثر إيجابي على الانفاق الحكومي في المدى القصير والطويل، في حين أن مؤشر سيادة القانون، مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر الاستقرار السياسي لها تأثير سلبي.

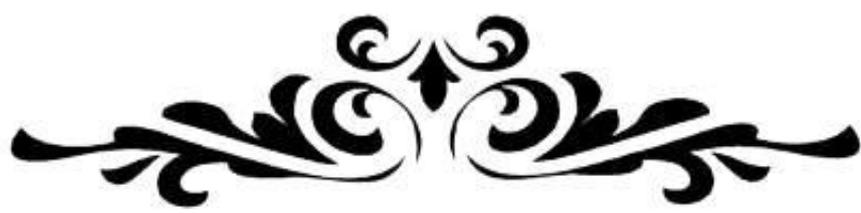
الكلمات المفتاحية: الحوكمة العمومية الرشيدة، ممارسات الميزانية وبيئة الاعمال الجزائرية، مؤشرات الحوكمة في الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

Summary:

Through this study, we try to address the issue of public governance and its role in directing budgetary practices, and the extent of its importance in relation to local development in Algeria, and how the lack of clarity in the image of economic policy makers and managers, especially in the field of resource distribution and exploitation, and with the growing size of corruption and the lack of participatory democracy, is The most important reasons that affected the pace and speed of the reforms launched by the state with the aim of improving the indicators of governance, the business environment and the competitiveness of the current economy after ranking them in the last ranks.

And by analyzing the state's budgetary practices and ways to activate public governance during the time period (2021-1990) in order to improve the quality of governance as a way out of the dilemma of lack of rationality and rationality in the exploitation of public money, the impact of governance indicators (Kaufman) on budget practices in Algeria was measured over the long term. The results indicate that anti-corruption, accountability index, and governance effectiveness index have a positive impact on government spending in the short and long term, while the rule of law index, organization quality index, and political stability index have a positive impact on government spending in the short and long term. negative.

Keywords: good public governance, budgetary practices and the Algerian business environment, governance indicators in Algeria, ARDL autoregressive model

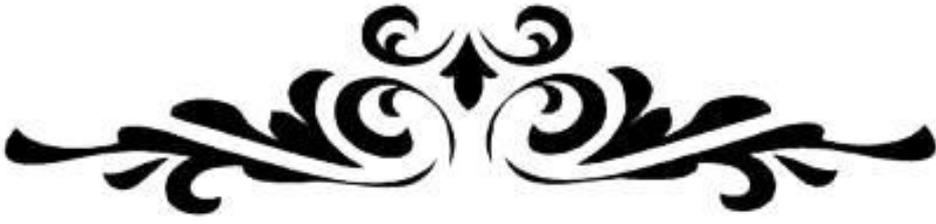


الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	كلمة شكر
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال	
3	المبحث الأول: علاقة الحوكمة العمومية والمالية العامة
3	المطلب الأول: الحوكمة والحوكمة الرشيدة
4	المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة
8	المطلب الثالث: الحوكمة الرشيدة للمالية العامة
10	المبحث الثاني: الحوكمة العمومية وممارسات الميزانية في ظل إصلاح بيئة الأعمال
10	المطلب الأول: تأثير السياسة المالية والحوكمة على الأداء الإقتصادي
12	المطلب الثاني: أهمية الحوكمة ومؤشراتها ضمن المرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال
17	المطلب الثالث: اليات ترشيد الانفاق من خلال الحوكمة
19	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
19	المطلب الأول: الدراسات المحلية
22	المطلب الثاني: الدراسات العربية
25	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

الفصل الثاني: تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية	
31	المبحث الأول: تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال الجزائرية
31	المطلب الأول: الممارسات الميزانية في ظل مؤشرات الحوكمة العمومية في الجزائر
34	المطلب الثاني: الفساد كمؤشر لغياب الحوكمة العمومية في الجزائر
36	المطلب الثالث: ترشيد الانفاق ضمن متطلبات استراتيجية الحوكمة الرشيدة في الجزائر
39	المطلب الرابع: تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية
45	المبحث الثاني: دراسة قياسية
45	المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL
49	المطلب الثاني: نموذج الدراسة
56	المبحث الثالث: تحليل النتائج
56	المطلب الأول: التحليل الإحصائي والإقتصادي
58	المطلب الثاني: تحليل اختبارات التشخيصية للنموذج
62	خلاصة الفصل
64	خاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع
73	قائمة الملاحق



قائمة الجداول و الأشكال

والملاحق

قائمة الجداول

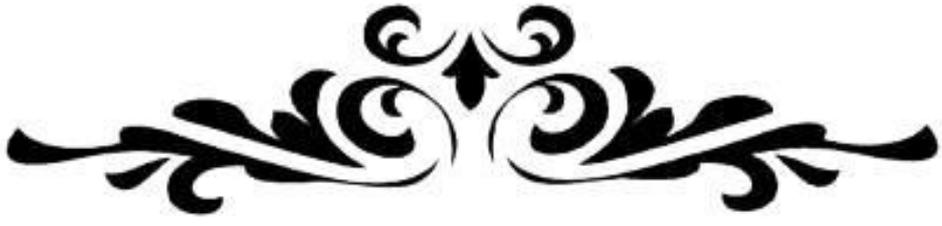
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر	الجدول رقم(2-1)
36	مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2008-2016).	الجدول رقم(2-2)
40	المشاريع الأجنبية الواردة إلى منطقة الدول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2019	الجدول رقم(2-3)
50	توصيف النموذج	الجدول رقم(2-4)
51	مصفوفة الارتباط	الجدول رقم(2-5)
51	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	الجدول رقم(2-6)
52	معايير اختبار درجة تأخر VAR	الجدول رقم(2-7)
53	اختبار الحدود (wald Tests)	الجدول رقم(2-8)
54	اختبار الحدود (Bounds Test)	الجدول رقم(2-9)
54	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)	الجدول رقم(2-10)
55	تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)	الجدول رقم(2-11)
58	نتائج اختبار استقرارية سلسلة البواقي	الجدول رقم(2-12)
58	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	الجدول رقم(2-13)
59	نتائج اختبار سلسلة البواقي	الجدول رقم(2-14)
59	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	الجدول رقم(2-15)
61	نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test	الجدول رقم(2-16)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	تأثير السياسة المالية والحوكمة على الأداء الاقتصادي	الشكل رقم (1-1)
31	معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2021	الشكل رقم (1-2)
33	تطور إجمالي النفقات العامة والإيرادات وسعر البترول في الجزائر (1990-2021)	الشكل رقم (2-2)
40	تطور الاستثمار المحلي خلال الفترة 2000-2021.	الشكل رقم (3-2)
41	تطور مؤشر مكافحة الفساد خلال الفترة 2000-2020.	الشكل رقم (4-2)
42	تطور مؤشر المسائلة خلال الفترة 2000-2020.	الشكل رقم (5-2)
42	تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 2000-2020.	الشكل رقم (6-2)
43	تطور مؤشر نوعية التنظيم خلال الفترة 2000-2020.	الشكل رقم (7-2)
43	تطور مؤشر الاستقرار السياسي خلال الفترة 2000-2020.	الشكل رقم (8-2)
44	تطور مؤشر فاعلية الحوكمة خلال الفترة 2000-2020.	الشكل رقم (9-2)
52	اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج	الشكل رقم (10-2)
61	اختبار CUSUM و CUSUM of Squares	الشكل رقم (11-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
75	نتائج اختبار الاستقرار لـ (DEP)	الملحق رقم (1)
75	نتائج اختبار الاستقرار لـ (Coc)	الملحق رقم (2)
75	نتائج اختبار الاستقرار لـ (AC)	الملحق رقم (3)
75	نتائج اختبار الاستقرار لـ (ROL)	الملحق رقم (4)
76	نتائج اختبار الاستقرار لـ (RQ)	الملحق رقم (5)
76	نتائج اختبار الاستقرار لـ (PSV)	الملحق رقم (6)
76	نتائج اختبار الاستقرار لـ (GE)	الملحق رقم (7)
76	اختبار درجة التأخير	الملحق رقم (8)
77	نتائج الاختبار (wald Tests)	الملحق رقم (9)
77	نتائج الاختبار (Bounds Test)	الملحق رقم (10)
77	نتائج الاختبار على المدى الطويل	الملحق رقم (11)
77	نتائج الاختبار ECM	الملحق رقم (12)
77	نتائج الاختبار على المدى القصير	الملحق رقم (13)
77	اختبار إرتباط سلسلة البواقي	الملحق رقم (14)
77	اختبار عدم ثبات التباين	الملحق رقم (15)
77	نتائج مدى ملائمة النموذج	الملحق رقم (16)



مقدمة

لقد اتخذ موضوع الحوكمة العمومية أهمية بالغة، وارتبط كذلك علاقته بالتنمية المستدامة ارتباطا وثيقا، وتحقيق الإستقرار والتطور وتحل معادلة سوء استخدام وتوزيع الموارد، وتدعم مكافحة الفساد، وتحد من عدم عقلانية في إدارة أموال الدولة وتسييرها، والأمر الذي جعل ترشيد الإنفاق العام مطلبا ملحا للخروج من عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام، وتحقيق الأهداف المسطرة، وفي هذا الإطار برزت توصيات منظمات وهيئات دولية بضرورة تفعيل الحوكمة العمومية بشكل عام على ممارسات الميزانية، بإعتبارها الاداة الأساسية التي تعكس توجهات السياسة المالية للدولة.

وتعتبر الجزائر من الدول التي أطلقت مشاريع إصلاح أنظمتها الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري، خاصة في ظل انتهجها سياسة الإنفاق العام منذ الالفية الجديدة، وهذا راجع لعدة أسباب وعوائد منها تعرضها في الأونة الأخيرة الى أزمات إقتصادية باعتبارها من الاقتصاديات الريعية. وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف تاريخيا بأنه أكثر تقلبا، حيث تم تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة نتجت أيضا عن الزيادة في معدلات الإنفاق، مما جعل النمو الاقتصادي والأداء التنموي يعرف حدوث تدهور ملحوظ، يجبر الدولة على إعادة النظر في سياساتها المالية بإعتبارها تملك خزانا ضخما من الموارد الطبيعية، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهري الهدر والإختلاس، استدعى ضرورة ترشيد النفقات والقيام بمجموعة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية للإقتصاد الحالي، قصد الخروج من التبعية المحروقات وجعل الإقتصاد الأكثر تنوعا من خلال تشجيع استثمار في مختلف القطاعات، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

هل للحوكمة العمومية دور في ترشيد ممارسات الميزانية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية خلال الفترة 1990-2021؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود من الحوكمة العمومية وما علاقتها بالممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال؟
- هل لمؤشرات الحوكمة دور في ترشيد ممارسات الميزانية للاقتصاد الجزائري؟
- ماهي أهم اليات تطوير الحوكمة خاصة تلك التي تضمن المساهمة في تحسين ممارسات الميزانية وتطوير بيئة الأعمال من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفساد في الجزائر؟

وللاجابة على التساؤلات نقتح الفرضيات التالية:

- تحسين ممارسات الميزانية يظهر من خلال تجسيد قواعد الشفافية والمسائلة وحكم القانون وترقية نوعية الخدمات المقدمة عن طريق الإصلاحات في ظل مبادئ الحوكمة العمومية.

- غياب فعالية الحوكمة العمومية يعتبر أكبر عائق أمام تحسين ممارسات الميزانية وتطوير البيئة الاستثمارية في الجزائر.

- أهمية الدراسة

في ظل المشكلات التي يواجهها علمنا المعاصر وخاصة في الجزائر كون ان الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودة من أي وقت مضى الى جانب مشكلة سوء استخدام هذه الموارد واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، ظهرت الحوكمة بدورها المحوري في ادارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة، والحد من تعثر وتأخير المشاريع الممولة من الميزانية العامة، خاصة في ترشيد الانفاق ومحاربة التبذير والاسراف والحد من الفساد بكل أنواعه، لذا تساهم الدراسة في تسليط الضوء على دور الحوكمة العمومية في ترشيد الانفاق في الجزائر والى أي مدى تساهم في دفع عجلة التطور والنمو انطلاقا من السياسات المتبعة والاصلاحات المطبقة على جميع المستويات

- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي في ظل تطوير ممارسات الميزانية والبيئة الاستثمارية؛

- تحليل الحكم الراشد وعلاقته بترشيد النفقات للوصول الى تحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة؛ إبراز الدور الذي تلعبه الإدارة المالية الرشيدة في ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على موارد الدولة من الهدر والتبذير انطلاقا من تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها.

- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار الموضوع تمثلت في:

- ارتباط اقتصاد الجزائري بالنفط وتأثيره بتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.
- دراسة الحوكمة والياتها يعد مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية ، وبالتالي الوقوف على أهم العقبات التي يواجهها النمو الاقتصادي في الجزائر.
- توضيح مختلف التنظيمات القانونية والاتفاقيات الدولية والأجهزة الرقابية المستحدثة في الجزائر للحد من الفساد.

- منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة:

- بما أن البحث مقسم الى جزئين أحدهما نظري والآخر تطبيقي فانه سيتم الاعتماد على:
- المنهج الوصفي وذلك من خلال تطرق الى علاقة الحوكمة العمومية ممارسات الميزانية في ظل اصلاح بيئة الاعمال الى عرض مختلف الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع.
- منهج الكمي يتم فيه استخدام أساليب الإقتصاد القياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

- حدود الدراسة:

- **البعد المكاني:** تم اختيار دراسة الحوكمة العمومية والياتها في ظل بيئة تحسين الاعمال الحالية للجزائر.
- **البعد الزمني:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990-2021 وذلك لالتزامها مع تقلبات أسعار البترول من جهة ومن جهة اخرى نفس الفترة التي قامت الجزائر بتبني إصلاحات هيكلية واقتصادية في ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولي، والتوجه مع الالفية الجديدة نحو تبني معايير الحوكمة في تسيير المال العام ورشادته خاصة في ظل الراجح التنموية المختلفة.

- الصعوبات التي واجهتها الدراسة:

- مثل أي بحث علمي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:
- تكمن صعوبات البحث في الحصول على معلومات الحوكمة العمومية والتي تنقصها الدقة وكذلك أدوار الذي تلعبه في ممارسات الميزانية، والأمر الذي ضاعف الجهد في جمع المعلومات عن الموضوع وذلك لأن الخوض في مبحث كهذا ليس بالعملية السهلة خاصة في ظل بيئة الأعمال.

مايمز دراستنا عن الدراسات السابقة هو توضيح دور الحوكمة العمومية في ترشيد ممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال الجزائرية خاصة بعد توجه الى استراتيجيات واصلاحات التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لتحسين الاقتصاد الوطني وتنافسيته، وذلك لتحديد اتجاه الاستثمار العام للجزائر وتطوير الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال المحلية.

– خطة الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين رئيسيين هما:

الفصل الأول: تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلاله علاقة الحوكمة العمومية والمالية العامة وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث المبحث الاول تم تخصيصه علاقة الحوكمة العمومية والمالية العامة والمبحث الثاني شمل الحوكمة العمومية وممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال أما في الأخير تناولنا الدراسات السابقة

الفصل الثاني: قدمنا من خلاله الجانب التطبيقي لدراسة تطوير الحوكمة في ظل بيئة الاعمال الجزائرية ودورها في ترشيد ممارسات الميزانية حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث المبحث الاول تناولنا فيه ممارسات الميزانية في ظل مؤشرات الحوكمة الرشيدة في الجزائر المبحث الثالث تم تخصيصه الى تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال الجزائرية.



الفصل الأول

الاطار النظري لعلاقة الحوكمة

العمومية بممارسات الميزانية وبيئة

الاعمال

تمهيد :

الحوكمة العمومية أو بصفة عامة الحوكمة الإقتصادية وهي من أهم قضايا الجهورية في دول ذات اقتصادالذي تهيمن عليه مادة أولية، ومن خلال الإهتمام بالحوكمة العمومية وممارسات الميزانية بإعتباره آلية تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة العامة للحكومة ومن خلال تعزيز الرقابة على صرف المال العام وارساء مزيد من الشفافية.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الأحاطة بمختلف مفاهيم النظرية للحوكمة العمومية وعلاقتها بممارسات الميزانية في ظل اصلاح بيئة الأعمال ومن خلال تناولنا ثلاث مباحث التالية:

❖ المبحث الأول: علاقة الحوكمة العمومية والمالية العامة

❖ المبحث الثاني: الحوكمة العمومية وممارسات الميزانية في ظل اصلاح بيئة الأعمال

❖ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: علاقة الحوكمة العمومية والمالية العامة

يتناول هذا المبحث حوصلة للإطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية والمالية العامة، من خلال النظر لأهمية التي يكتسبها مفهوم الحكم الرشيد، وذلك بتحديد مجموعة من المبادئ العامة لتحقيق الصراعات القائمة على مستوى مؤسسات، وعلاقتها مع المالية العامة.

المطلب الأول: الحوكمة والحوكمة الرشيدة

أولاً: الحكم الرشيد

يعد الحكم الرشيد حصيلة التفاعل مع الحكومة والخدمات العامة والمواطنين في جميع مراحل العمل السياسي، وتطوير السياسة وتصميم البرامج وتقديم الخدمات، وعليه فان الحكم الرشيد يجب أن يتضمن المواطنين والمؤسسات التي تدعم صنع سياسة الحكومة العامة، ومن المعروف ان القطاع العام يلعب دوراً رئيسياً في المجتمع لذلك فان الحاكمية الفاعلة في القطاع العام يمكن ان تشجع على الاستخدام الكفء للموارد وتقوية المساءلة، لذلك يعتبر الحكم الرشيد هو الطريقة التي ينبغي النظر اليها لتحقيق التنمية والعملية المؤسسية التي ستوضع في اطارها السياسات والبرامج العامة¹.

كما أنه يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمداً في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات فعالة حيث استخدم مفهوم الحكم الرشيد في سياقه السياسي على أنه الحكم الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة، واطارات ادارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطاً وثيقاً لانتاج الحكم الرشيد (البنك الدولي).

ان الحكم الرشيد هو ذلك الاشكال الجديد والفعال بين القطاعات الحكومية وضمن المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة، وخدمة المجتمع².

¹ أمين عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، داروائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2010 ص 219.

² محمد على ابراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، داروائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2013 ص 571

المطلب الثاني: مبادئ الحكم الرشيد

أولاً: مبادئ الحكم الرشيد:

ان للحكم الرشيد مبادئ يقوم عليها، تنقسم هذه المبادئ الى مجموعة من الأبعاد السياسية والقانونية والادارية والاقتصادية والاجتماعية:

1. **البعد السياسي** : يعتبر البنية الأولى لتكريس الحكم الرشيد، ويقضي هذا الحكم على ضرورة توفر شرعية سلطات الحاكمة، ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقوم به الارادة الشعبية، ولذلك فان توفر هذا البعد يمنح الاستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الاخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الرشيد، للانتقال الى معالجة مشاكل.

2. **البعد الاداري**: نقصد به وجود جهاز اداري قوي وفعال ويقوم بأداء الوظائف الادارية المسندة اليه، بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الاداري بكل صوره ومحاوله القضاء على عيوب بيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات للموظفين العموميين، ومن أجل تحقيق هذا البعد واستقلال الادارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها الى للقانون دون اعتبارات اخرى¹.

3. **البعد الاقتصادي**: المتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى حيويته، واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في مجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة ومع علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة اخرى لذا لا يمكننا خفال أهمية البعد الاقتصادي.

4. **البعد الاجتماعي**: يتمثل في تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذا المؤسسات العمومية، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المستمدة من طابعها الاختياري، المرن، والشامل بما يسمح ويشجع كل المؤسسة - أيا كان حجم ونطاق أعمالها - بأن تنتهج ما تراه منسباً وملائماً من الاجراءات والممارسات وفق امكانياتها وتقدراتها المادية وبما يتجاوب معحقائق السوق ومتطلباته².

ثانياً: ترشيد الانفاق العام :

¹ عماربوحوش، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الطبعة 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008، ص 39

² إيمان الشاعر، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع تركيز على امكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، شركة التنمية للبحوث والاستثمارات والتدريب، ط1، 2007.

توجد مصطلحات كثيرة تهدف الى ضرورة التحكم في الانفاق العام ولعل أهمها اولويات النفاق ضبط الانفاق تحسين الكفاءة الانفاق إلخ وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل هذه المصطلحات.

1- ترشيد الانفاق:

- الترشيد في الاصلاح الاقتصادي :

لقد نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الاهداف المحددة باقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الافراد والهيئات العامة وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الانفاق العام) الى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص والتكلفة اللازمة لذلك وكذا الفرص البديلة والامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة عن طريق الاثار الخارجية¹.

إن النظرة الايجابية للحياة تفرض السعي لتحقيق مستوى معيشي لائق وضمنان هذا المستوى المعيشي لكل افراد المجتمع وفي احسن الظروف، كما ان الحياة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تضم جوانب اخرى كالوقت والتوازن المجهودات البشرية وهي جوانب اساسية في الحياة البشرية يتعين تنميتها واحتسابها في كل عملية هادفة واذا كان من الممكن حصر مفهوم ترشيد الانفاق في الجوانب المالية فانه لا يمكن اهمال الوجه الاخر لهذه العملية الملازم لها والذي يعني جانب التمويل².

ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الانفاق العام فهو يعني حسن التصرف في الاموال وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى اساس رشيد دون اسراف ولا تقتير (زيادة الانفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه وكذا انقصه يعتبر تقتيرا) ويتضمن ترشيد الانفاق ضبط النفقات واحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والاسراف الى الحد الأدنى وتلافي النفقات غير الضرورية وزيادة الكفاية الانتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة أي بمعنى اخر هو الادارة الجيدة للانفاق.

وعلى هذا الاساس لا يمكن اعتبار ترشيد الانفاق على أنه تخفيض نظرا لتطوير الدور الوظيفي للدولة وتدخلها اعتماد على ادوات السياسة الانفاقية وايضا لارتباط تزايد الانفاق العام في ظل ظروف الدول النامية بعوامل يصعب تجنبها واهم هذه العوامل زيادة نسبة الإستثمار العام سياسات التوظيف والأجور،

¹ محمد صادق حامد ربابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه في فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2010، ص 46.

² المرجع نفسه، ص 48.

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

الانفاق العسكري وغيرها اذا يصعب في الكثير من الحالات تخفيض هذه النفقات بعد تقريرها كما انه من الصعب على الدولة تخفيض النفقات العامة او الحد منها بدون احدث اثار سلبية على الاقتصاد الوطني¹. وعلى هذا فترشيد الانفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع ، وارتباط تزايد الانفاق العام بعوامل يصعب تجنبها ، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص الالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال اشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.

ويقوم الترشيح الحقيقي للانفاق العام على مجموعة من الدعائم الاساسية منها:

- رفع كفاءة وفعالية الانفاق في مجالات التي يختص لها.
- أن يتم تمويل الانفاق العام من مصادر وطنية حقيقية .
- يتوقف رفع كفاءة وفعالية الانفاق العام وحسن تمويله على مدى القدرة على التروي والدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات ، مع مشاركة الاجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الانفاق².

2-متطلبات نجاح عملية ترشيح الانفاق العام:

ان سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي الخطوة أولى لوجود انفاق عام رشيد ، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة الى توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن انجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ونشير فيما يلي الى اهم هذه المتطلبات³:

- **ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم** : ان الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيح الانفاق العام ، فالادارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها الى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة وتوجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلا في ذلك هذا فضلا على ان الحكم الراشد يحارب كل اشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في نهاية على ترشيح الانفاق العام.

- **ادارة سياسة قوية**: حيث انه من المعمول ان تخصيص الموارد لاجه معينة للانفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة اذا ما كان المجال مفتوحا امام امكانية المناقشة ، او اعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فان وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد امرا

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، 2008، ص39.

² ANde Chaineau; Lexique Economie General. PUF 1979; P154

³ يوسف شباط، المالية العامة والتشريع المالي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص181.

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

ضروريا لاستكمال عملية الترشيده، مما يعني أنه بالاضافة الى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الامكانيات اللازمة للتاثير على تنفذه، من اجل اعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة .

- **كفاءة أجهزة الدولة وحسن ادارتها:** إن توفر الادارة السياسية والمشاركة الفعالة ، في غياب جهاز اداري كفى يتولى الاشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة ، والقيام بالوظائف المحددة لها ، لا يحقق عملية الترشيده للانفاق العام ، حيث نجد خاصة في الدول النامية ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة ، وفي حالات كثيرة لا تقوى الادارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

- **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:** ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل اليه عن طريق الخبرة على الترشيده الانفاق العام ، وكذلك اقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به.

- **توفر نظام محاسبة ورقابة فعال :** بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الانفاق العام ومجالاته ، ويمكنها من تقييم كل عملية ، ولعل اكبر دليل على قدرة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، اذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن اليها أفرادها، وهيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم الى المساهمة في انجاح عملية الترشيده، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

- **الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص:** للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتهج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بإمكان الاعتماد على القطاع الخاص ف انجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة اقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص يكون حرصا أكثر على الأموال من اجل تحقيق أكثر ربح ، أما اذا قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد في تكلفة انجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيده الانفاق. لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في انفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة اعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام ، مما يزيد في تكلفة انجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيده الانفاق.

لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في انفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد انفاقها، عن طريق دعم وزيادة برامج وماشريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخوصصة¹.

المطلب الثالث: الحوكمة الرشيدة للمالية العامة

ظهر مفهوم الحوكمة مع بداية التسعينات باعتباره مجموعة من الأفكار للمجتمع القائم على "الحق، المسؤولية، الشفافية، تبادل واحترام والتنوع" ويشير الى عملية التي يتم بها اتخاذ قرارات وتنفيذها في مؤسسات والادارات العمومية.

أولاً. الحوكمة الرشيدة للمالية العامة:

وتكون الحوكمة هي التي تدير بها الحكومات الشؤون العامة والموارد ومن متوقع أن يؤدي الحكم الجيد الى تسيير يخلو من الفساد وممارسات السيئة وتحترم سيادة القانون، وبما أن المالية العامة هي اهم أداة متاحة للحكومات بتحقيق أهدافها العامة فان الحكم الراشد ضمن المالية العامة هو ضروري لنجاح الاجراءات العامة وهي تشمل هذه الاجراءات أربعة محاور:

1- المساءلة: تعني الواجب الابلاغ والاجابة على الطريقة التي قيم بها تصريف المسؤوليات من خلال هياكل سياسية ودستورية، لذا تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المواطنين وبرلمان على طريقة التي تنفذ بها مسؤولياتها حيث تتح فرصة لمساءلة من يقفون على ادارة المال العام ومحاسبتهم في حال قاموا بهدر المال العام.

2- الشفافية المالية: يقصد بها اطلاع الجمهور على الهيكل القطاع الحكومي ووظائفه ونوايا التي تستمد اليها السياسات المالية والحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية بهدف (تحقيق انضباط المالي والسيطرة على الانفاق ، وتوفير ثقة السوق اعطاء المواطنين المعلومات حول حكوماتهم) تعزز الشفافية المالية مساءلة وتزيد من مصداقية السلطات وتشجع الجمهور على دعم سياسات الاقتصاد الكلي بشكل أفضل حيث ان الادارة غير الشفافية تززع استقرار وتولد أوجه عدم كفاءة وعدم المساواة وتشجع انفاق الغير ملائم وغير الضروري وتشجع الفساد.

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2011، ص3، ص87.

3- مشاركة العامة: تعتبر في عملية الموازنة جد ضرورية تحسين قرارات موازنة ومصداقية سياسة العامة لذا يجب ان تكون الشركات بين الدولة والمواطنين قائمة على ثقة والتوفيق ويستحسن التواصل بين الموظفين الخدمة المدنية وزعماء سياسيين ومجتمع المدني وتمكن المشاركة من زيادة الشفافية في المالية العامة وتساعد هيئات الحكومية على تحسين سيطرة على المالية العامة.

4- القدرة على التنبؤ: تنبثق من وجود تشريعات واضحة سلف من قبل الأشخاص الخاضعين لضريبة والتي يتم تنفيذها بشكل موحد وفعال لدى أصبح تشجيع الحوكمة المالية العامة يتزايد حتى أصبحت داخل اصلاحات خاصة بادرة المالية العامة الموارد المالية وحدها لا تكفي لتحسين الأداء الاقتصادي ولاكن معها نوعية الحكم من خلال قوانين والقرارات التي يتخذها صانعو وسياسات، ومسؤولون والمؤسسات وخلق حوافز للعوامل الاقتصادية التي تؤثرعلى تخصيص الاستثمار والانفاق ومن هذا المنطلق تستطيع كل من السياسة المالية و الحكم التأثير على نفس متغيرات والتي بدورها تأثر على متغيرات الأداء الاقتصادي والشكل التالي يوضح تأثير السياسة المالية والحوكمة على الأداء الاقتصادي¹.

¹mohamedmoindze Les standards internationaux de la bonne gouvernance des finances publiques; mrs 2010, p2.

المبحث الثاني: الحوكمة العمومية وممارسات الميزانية في ظل اصلاح بيئة الأعمال

يتناول هذا المبحث عن الآثار التي تترتب على تطبيق ممارسات الميزانية العامة، وأهم مؤشرات الحوكمة ضمن مرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال

المطلب الأول: تأثير السياسة المالية والحوكمة على استقرار اقتصادي

أولاً. تأثير النفقات العامة على الدخل والاستثمار:

هناك من النفقات العامة التي ترفع من القدرة الافراد على عمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية والهنية وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في اعانات عائلية والمعاشات والأجور والمرتببات التي يستفيد منها أفراد مباشرة أما الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحية والتعليمية واسكاني، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدخول.

كما ان النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كادافع الخارجي و الامن الداخلي و العدالة تعتبر ضرورية للانتاج فهذه المرافق تهيء الظروف التي يصعب بدأها لانتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بنشاط الانتاجي، فمن جهة تزيد هذه النفقات العامة من امكانيات الأفراد على الادخار ومن جهة أخرى تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار، اذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار وبالتالي فإن تأثير النفقات العامة بقدرة الأفراد على العمل، وكذلك بقدرتهم على الادخار والاستثمار ينتقل ليصيب الانتاج القومي¹.

ثانياً: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:

والهدف الأسمى من وراء هذه الأنواع المتعدد من النفقات هو اعادة توزيع الدخل أي تغيير حالة توزيع الدخل من حالة الا عدل الى حالة العادلة فذلك يسمح بتقارب ما بين المجتمع المتباعد ويحدث نوعاً من العدالة الاجتماعية فيما بينها².

فلتحقيق اعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد طبقات المجتمع لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول طبقات غنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها الى ذوي دخول منخفضة عن طريق أشكال متعددة (اعانات النقدية كاعانات شيخوخة والبطالة، منح تقاعد، اعانات المدرسية والصحية ...) فهي تساعد طبقات الفقيرة على تحسين

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 91.

² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد سنة 2009، ص 39.

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

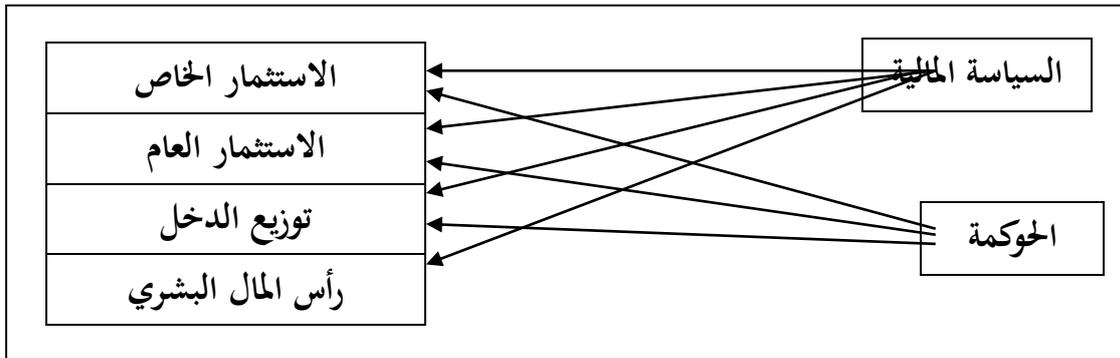
مستواها في اعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية أساسية ليست الا زيادة في دخول طبقات فقيرة بطرق غير مباشرة.

وليس من تسيير تقدير درجة اعادة توزيع الدخل بين أفراد أو فيئات في مجتمع، الا أن بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أنه يمكن حساب أعادة توزيع الدخل للفرد أو فيئة معينة وذلك من خلال معرفة التزام ضربي الواقع على العائق هذا الفرد أو فيئة ومقارنته مع نفقات العامة التي يتلقاها، فاذا كان مقدار النفع أقل من مقدار العبء فان اعادة توزيع الدخل لم تكن في صالح هذا الفرد أو الفئة والعكس الصحيح.

اذا لا بد من التنسيق بين النفقات العامة والايادات العامة ، وفي هذه الحالة يكون تأثير الانفاق العام على توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشرا كما يلي :

- يكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا عن طريق تزويد فيئات معينة لبيع السلع والخدمات بثمن أقل من قيمتها في السوق
- ويكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرا عن طريق تزويد فيئات معينة لبيع السلع والخدمات بثمن أقل من قيمتها في سوق
- ويكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل غيرالمباشرمن خلال الاعانات الموجهة للمنتجين المستثمرين من أجل دفع عجلة انتاج وتوفير مختلف سلع والخدمات بأقل أسعار لفائدة أفراد مجتمع¹.

الشكل(1): تأثير السياسة المالية والحوكمة على الأداء الاقتصادي



Source: Galindo, M. A., A. Álvarez, and M. T. Méndez. "Governance, Fiscal Policy and Economic Growth." mimeo (2006), P 5.

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد سنة 2009 ص 36-39 .

المطلب الثاني : أهمية الحوكمة ومؤشراتها ضمن مرتكزات رئيسية لاصلاح بيئة أعمال :
أولا : أهمية ممارسة الحوكمة :

تعتبر الحوكمة احدى وسائل الداعمة لجهود تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع وارساء قيم ديمقراطية وعدالة والمساواة في فرص، تركيز مبدأ الشفافية الذي يضمن نزاهة، وتعزيز سيادة القانون، ورسم حدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة وحيلولة دون استغلال منصب ونفوذ ويؤكد تقارير الدولية وغالبية الكتاب والمفكرين أن الحوكمة تمثل أداة ضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في الدول النامية، وتحقيق الرفاهية والعدالة والاستقرار على كل مستويات.

تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة اتجاه كبير من دول العالم التي تحول نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على شركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من نمو الاقتصادي ويمكن إنجاز الأهمية التي تضطلع بها الحوكمة فيمايلي:

- تحقيق الانضباط المالي و الإداري و السلوكي في كافة المنشآت و المنظمات.
- تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع و تخصيص أمثل للموارد ما يزيد في القدرة التنافسية للمنظمات و الشركات.
- بث السلوكيات و الاخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية ،مايحسن من عملية صنع القرار .
- إن أهمية الحوكمة من منظور الدولة تتمثل في تجنب الفساد الاداري و المالي وتلاقي كل أنواع التبذيروالاسراف، اضافة الى تنمية الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة على الابتكار التطور .
- من جهة نظر المجتمع تعتبر الحوكمة وسيلة رقابة و اشراف محكم، تسهل التطبيق القانوني السليم للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة، وبالتالي حسن سير الادارات و ضمان حقوق الناس بما يحقق نوعا من رضا المجتمع من أداء الحكومة العامة.

ثانيا: المرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال:

يوجد العديد من مرتكزات تخص اصلاح بيئة الاعمال ومن أهمها ما يلي:

1- البنية التحتية: تخصص الدولة في الميزانية السنوية مبالغ مالية معتبر لانجاز مشاريع البنى التحتية مثل الطرقات، الموانئ، والمطارات والشبكات الاتصال والمواصلات.....الخ.

ومن أهم الأعمال التي يركز عليها الاقتصاد الجديد للمؤسسات :

- **التنظيمات المؤسسية:** والتي تسمى القواعد الرسمية تنظيمات داخلية، حقوق الملكية، حقوق العمل (حقوق التعاقدات) وغير رسمية (العادات وغيرها) حيث يدرس دورها، تعريف وضعية المتعاملين تقليص عدم

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكيات والتصرفات الاستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي.

- **البيئة المؤسسية:** حسب نسمي بيئة مؤسسية مجموعة الأجهزة القانونية، السياسية، القضائية والتي توظف وتشجع التصرفات الكلية والفردية حيث تشمل الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن رقابة المالية حيث تتضمن البيئة المؤسسية.

2. الحوكمة: تبين الكثير من الأدلة النظرية والتطبيقية بان الأقتصاد المعتمد على أستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الإستثمار المحلي يعتمدان على تطبيق الفعال بمبادئ الحوكمة الرشيدة، فالدولة الناجحة هي القادرة على إدارة مواردها بكفاءة، وتقليل الفساد الإداري، واحترام الدول والمواطنين للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم، فاحترام القانون والقضاء على الفساد هي من اهم القواعد الاقتصادية التي يركز عليها تنوع الاقتصاد حتى مع عدم وجود أي موارد اولية.

1.2. مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي:

تعرف الحوكمة **governance** عموما بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل، كذلك قدرة الحكومة على صياغة تنفيذية سياسات سليمة بفعالية، احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها وبالتالي فالابعاد الستة للحكومة المطابقة لهذا التعريف هي:

- **التعبير عن الرأي والمساءلة: (VA) Voice and Accountability** يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف: Political stability and absence of violence (PV)** و يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الاطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والارهاب.

- **فعالية الحكومة: Government Effectiveness (GE)** يقيس نوعية الخدمات العامة نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

- **نوعية التنظيمات: Regulatory Quality (RQ)** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه

- سيادة القانون : Rule of law (RL) يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع وخاصة نوعية انفاذ العقود، حقوق الملكية الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.

- ضبط الفساد (CC) Control of corruption يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل أشكال الفساد فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة¹.

2.2. مؤشر مدركات الفساد :

مؤشر مدركات الفساد أو مؤشر أسعار المستهلك أحد اهم المعايير التي يتم فيها مراقبة حكم الشعب للشعب وهي الديمقراطية في ظل العولمة، لتجسيد الحكم الرشيد وحقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية وضعته منظمة الشفافية الدولية، وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم تهتم بقضايا مكافحة الفساد، فمنذ تأسيسها عام 1993 ببرلين من قبل بيتر ايغن ، المدير الاقليمي السابق للبنك الدولي في افريقيا تصدر مجموعة من التقارير الموضوعية والمهمة بشأن مؤشرات تتعلق بالفساد والشفافية في مختلف بلدان العالم، حيث منذ عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية تقرير سنوي لمؤشر مدركات الفساد ويرمز له اختصارا Corruption Perception Index (CPI) وهو من أكثر مشاريع منظمة الشفافية شهرة ، حيث يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة ادراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسين في الدولة، وهو يقيس مستوى ادراك الفساد لا الفساد نفسه حيث يسأل رجال الأعمال عن تصوراتهم عن تأثير الفساد في بلادهم .

ان مؤشر مدركات الفساد هو الوسيلة لتعزيز مفهوم مستويات الفساد بين الدول العالم، تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط الى صفر، حيث أن مؤشر 10 يعني نظيف كليا (أو بمعنى آخر إنعدام الفساد حسب تعريفه) وصفر يعني فاسد كليا أي تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة .

حسب منظمة الشفافية الدولية يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بأنه "سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل المصالح الخاصة"، حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في اعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ولا تميز المصادر بين الفساد الاداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير².

¹ علي عبد القادر على، مؤشرات قياس المؤسسات، جسر التنمية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 60، 2007، ص7.

² مؤشر مدركات الفساد، بيان صحفي صادر عن منظمة برلمانين عرب ضد الفساد، منظمة الشفافية الدولية، بيروت، لبنان، على

3.2. مؤشر التنافسية العالمي:

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي ف جنيف ومنذ عام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يقوم المنتدى سنويا باصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر اداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل مقارنات مع مختلف الاقتصاديات الاقليمية والعالمية، كما يمكن اعتبار تقرير التنافسية العالمي مؤشرا للانتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض التقرير ان الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن انتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية تكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها أسرع من الدول الأقل تنافسية. ويعتمد التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة على نوعين رئيسيين من البيانات وهي البيانات الكمية، والبيانات النوعية¹.

4.2. مؤشر المركب للمخاطر القطرية (ICRG):

يصدر المؤشر المركب المخاطر القطرية عن مجموعة من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ، ويغطي 140 دولة، يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية : مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 من مؤشر المركب) مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 من مؤشر المركب) مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 من مؤشر المركب)².

3- مؤشرات ممارسة أنشطة الاعمال:

الجهود الأولى لفهم كيفية تأثير السياسات والمؤسسات الحكومية في النمو اعتمدت على مؤشرات اجمالية للاطار المؤسساتي للبلد المعني، مثل سيادة القانون ومدى انتشار الفساد، وتولد من هذا العمل رؤى مفيدة، لعل أكثرها أهمية هو أن الحقوق الملكية الأمنة ونظام الادارة العامة الجيد دورا مركزيا في تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن تلك البيانات الشاملة تتيح رؤى محدودة حول تباين الترتيبات المؤسسية فيما بين البلدان وداخلها ، أو أثر تلك الترتيبات على قرارات الاستثمار بالنسبة لمختلف أنواع الشركات، كما أنها تجعل من الصعب ملاحظة الفارق بين اثار اجراءات سياسية محددة والمؤسسات المرجعية الأوسع نطاقا وبناء على ذلك فقد كانت تلك القيود هي الموحية للبحث عن الشواهد أكثر تفصيلا من بينها مشروع القيام بأنشطة الأعمال.

¹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2010) المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2009-2010 الأردن ص 9.

(28-11-210) www.gnco.gov.jo/static/arabic

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 164.

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

يصدر البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية سنويا تقريرا مشتركا حول ممارسة أنشطة الأعمال، وهو أداة يتم استخدامها عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والاجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ، الذي صدر عام 2003 خمس مجموعات من المؤشرات في 133 بلد أما تقرير عام 2010 فغطى 10 مجموعات من المؤشرات في 183 بلد.

- بدء النشاط التجاري، - استخراج تراخيص البناء، - التوظيف العاملين¹

4- حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي من بين أهم معايير تحديد بيئة الأعمال الجيدة، فمستوى تدخل الحكومة المثالي يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدودا وفاعلا في نفس الوقت بالشكل الذي تستطيع فيه الحكومات قادرة على تنفيذ برامجها الإنفاقية بأقل التكاليف.

ويظهر تدخل الحكومة في الإقتصاد تدخلا معقولا ومثاليا من خلال تخفيض الهدر من الإنفاق العام وبيئة قانونية ملائمة تتماشى مع متطلبات الإستثمار الأجنبي والمحلي، مايدل على أن الحكومة أكثر تنافسية في هذا المجال، حيث تنفذ برامجها الإنفاقية بأقل تكلفة، وبأكثر فعالية وإنتاجية.

ثالثا. مرتكزات الحوكمة العمومية الرشيدة:

تتنوع معايير حوكمة العمومية الرشيدة ومن بينها معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية ولا تشمل أداء الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين كما تختلف هذه المعايير حسب اختلاف الجهات الصادرة عنها، فقد حصر البنك الدولي هذه المعايير في المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون والتحكيم في الفساد أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير وهي: دولة القانون، ادارة القطاع العام السيطرة على الفساد، خوض النفقات العسكرية... أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكانت أكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير وهي: المشاركة²، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المساءلة³، والرؤية الاستراتيجية⁴.

¹ البنك الدولي 2010 تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 واشنطن ص 70

² على سايج جبور، صافية يخلف، الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام، مجلة اضافات اقتصادية ، جامعة حسبية بن بوعليشلف 2020 ص 64-69

³ - حسن كريم، نفس المرجع السابق ص 123

⁴ عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 ص 18

المطلب الثالث: اليات ترشيد الانفاق من خلال تفعيل الحوكمة العمومية:

أولا. دور الحوكمة العمومية في ترشيد النفقات:

تعاني جل الجماعات المحلية من مشكل ندرة الموارد من جهة، وضخامة مهامها وتوسع دورها والتزاماتها أمام للمجتمعات المحلية لتلبية حاجياتها من جهة أخرى، الأمر الذي نتج عنه ازدياد الانفاق العام المحلي. ويرى أغلب الاقتصاديين أن الندرة ليست في حد ذاتها المشكلة التي تمس المجتمع وانما مشكلة تحديد الأولويات الواجب تحقيقها ما يضمن الاستغلال الامثل للموارد وتحقيق التوازن بين الحاجات والموارد المتاحة. الأمر الذي طرح فعالية النفقات العامة، ودور الحوكمة في ترشيد مالية الجماعات المحلية للخروج من القصور وحالة العجز التي تعاني منها ميزانيتها وتحقيق التنمية المحلية للمجتمعات المحلية.

1- فعالية النفقة العامة كمدخل لترشيد الانفاق العام:

يعني حسن التصرف في الأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشد دون اسراف زيادة الانفاق العام عن موضع الاعتدال¹، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة الى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات وأولويات أفراد المجتمع ، فالفعالية تنصرف الى مرحلة دراسة الاهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا للأهمية النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع، وبما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف، أي أنه يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتها اعداد الميزانية البلدية واعتمادها.

أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وللكفاءة بعدين الأول كفاءة المخرجات ونعني به تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.

2- المورد البشري ودوره في ترشيد النفقات العامة:

ان تطبيق اللامركزية يرتبط أساسا بقدرة المسؤولين المحليين على ممارسة اختصاصاتهم، ما يضع عامل نوعية المورد البشري من حيث التأهيل والخبرة والكفاءة شرطا أساسيا، في حين يثبت الواقع أن عملية اختيار وتعين موظفي البلديات أو ممثلين في الجماعات المحلية لا يتجاوب اطلاقا مع النطق. حيث تتميز الادارة المحلية بمشكلة عويصة تتمثل في ضعف المورد البشري ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى ضعف مستوى التأطير، غياب صفات التأهيل والتدبير في فئة كبيرة من الممثلين المحليين الى حد أن البعض منهم لا يجيد حتى القراءة والكتابة وبالرغم من تطور مستويات التأطير في البلديات في السنوات الأخيرة ألا أنها تبقى غير كافية.

¹ بلقعة ابراهيم ضيف أحمد، سياسة ترشيد الانفاق العام في اطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية للدولة، الجزائر، جامعة البويرة، ص 3.

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

3- عنصر الرقابة: رغم اختلاف أنواع الرقابة والممارسة الرقابية على ميزانية الجماعات المحلية من مختلف الأجهزة الرقابية الا أنها تبقى بعيدا عن المستوى المطلوب، وتبقى ضعيفة وغير كافية للتجاوزات التي تحدث. حيث تعتمد هذه الرقابة على وسائل واجراءات لتحديد تكاليف البرامج التي تقوم لها الجماعة المحلية وتقييم أدائها في استخدام الموارد المتاحة، مما يجعل الرقابة تبقى تقليدية.

مضمون هذه الرقابة هو أن النفقات الفعلية تتماشى مع المبالغ المدرجة في الميزانية، حيث لا يمكن النظام الحالي للميزانية من ممارسة الرقابة على الأداء وفعالية النفقة. فالرقابة التي يوفرها تعد مراقبة حسابات وتطرح السؤال التالي: هل صرفت هذه النفقة في مجالها ومبلغها المحدد؟ دون أن تطرح اشكالية مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف وامكانية وجود نفقة تحدد الهدف بطريقة أفضل¹.

¹ بلقة ابراهيم ضيف أحمد، مرجع سابق،

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تطرقت الى دور الحوكمة في ترشيد النفقات ومدى أهمية اصلاح بيئة الاعمال، لهذا سنتطرق لاهم هذه الدراسات على النحو التالي:

المطلب الاول: الدراسات المحلية

1. دراسة (الأسود الصادق 2010)، بعنوان "مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العمومية¹:"

- هدفت الدراسة الى توضيح أهمية المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العمومية وتسهيل عملية الرقابة.

- منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج المنهج التحليلي الوصفي.

- توصلت الدراسة الى: ضرورة تاهيل نظام المحاسبة العمومية والذي يعرف تأخرا كبيرا في الجزائر مع التعجيل في تطبيق مشروع نظام الموازنة.

2. قسوم حنان، أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقرير المالية الدولية جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016²:

- هدفت الدراسة الى: دراسة أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، من خلال الوقوف على مدى تأثير تطبيق الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية.

- منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة منهج مركب ففي الجانب النظري اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وبالمنهج المقارن في جزء بسيط من الدراسة.

- توصلت الدراسة الى:

✓ هناك تأييد كبير من طرف المستحوزين على مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية.

✓ علاقة قوية بين الافصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية.

✓ علاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح.

3. بن عزة محمد الموسومة بعنوان "ترشيد الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (2014)³:"

¹ الأسود الصادق بعنوان "مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العمومية-حالة الجزائر- اطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3) السنة الجامعية 2011-2012.

² قسوم حنان أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية الدولية في ظل تطبيق معايير التقرير المالية الدولية دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية مذكرة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016.

³ بن عزة محمد، ترشيد الإنفاق العام باتباع منهج الغضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية للدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف الياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

الفصل الأول: الاطار النظري لعلاقة الحوكمة العمومية بممارسات الميزانية وبيئة الاعمال

- هدفت الدراسة الى: دراسة المفاهيم المرتبطة بترشيد الانفاق العام و تقييم و تحليل للسياسة الانفاقية في الجزائر.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

- توصلت الدراسة الى:

✓ منهج الانضباط بالأهداف له دور كبير لترشيد الانفاق العام .

✓ ضرورة عصنة الموازنة بما يتماشى مع الادارة بالاهداف.

✓ هنالك أثر ايجابي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي لكن هذا الاثر ضعيف بسبب عدم توجيه هذه النفقات في الاستثمارات المولدة للدخل .

4. دراسة شعبان فرج الموسومة بعنوان الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر¹2012:

- هدفت الدراسة الى: دور مبادئ الحكم الراشد في ترشيد السياسة الانفاقية للحد من الفقر.

- منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة التحليل النظري من خلال المنهج الوصفي التحليلي.

- توصلت الدراسة الى: غياب الشفافية في ادارة المال العام في الجزائر مما شجع على الفساد المالي وحال دون تحقيق أهداف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة.

5. دراسة طارق قدوري الموسومة بعنوان مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية في الجزائر للفترة 1990-2014) 2016²:

- هدفت الدراسة الى: تناول الاثار السلبية الناتجة عن عجز الموازنة العامة.

إتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ومنهج كمي حيث استخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM - توصلت الدراسة الى:

✓ أن الاثار السلبية الناتجة عن عجز الموازنة هي عدم تمكن الدولة من القيام بدورها الاقتصادي و الاجتماعي اتجاه المجتمع .

✓ زيادة المديونية الداخلية و الخارجية وارتفاع نسبة التضخم والبطالة، وتجعل التصدي لهذه المشكلة امرا ضروريا.

¹ شعبان فرج الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2010-2000)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

² دراسة طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية في الجزائر للفترة 1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016.

✓ يقدم الفكر الاسلامي عديد الوصفات التي يمكن أن تسهم في علاج العجز كنظام الوقف والزكاة والتكافل الاجتماعي لكن هاته الدراسة اقتصر تحول وجهة النظر الاسلامية فقط.

6. ناويس أسماء، أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011 جامعة الشلف الجزائر 2013-2014¹:

- هدفت الدراسة الى: دراسة أثر النفقات العامة على معدلات التضخم في الجزائر من خلال ابراز دورها في إحداث فائض الطلب المحلي والفجوة التضخمية النقدية.

- منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي.

- توصلت الدراسة الى: الانفاق العام الاستثماري هو الأكثر تأثيرا في التضخم.

7. مقراني حميد (2015)، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)²:

- هدفت الدراسة الى: تقييم فعالية ونجاح السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر.

- منهجية الدراسة: اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي ومنهج كمي حيث استخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

- توصلت الدراسة الى: زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي الى إنخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية.

8. دراسة كردودي صبرينة بعنوان ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي علوم مقدمة في جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2014³:

- هدفت الدراسة الى: كيفية مساهمة سياسة ترشيد النفقات العمومية في معالجة العجز الموازي في الاقتصاد الاسلامي.

- منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي

- توصلت الدراسة الى: النفقات العامة في الاقتصاد الاسلامي يجب أن تلتزم بمجموعة من المبادئ التي تتضمن عملية الترشيح في الانفاق العام بما يساهم في تلافي حدوث عجز الموازنة للدولة أو في علاجه في حالة حدوثه.

¹ دراسة ناويس أسماء، أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر 2013-2014.

² مقراني حميد أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012-1988)، أطروحة ماجستير تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس الجزائر، (2015-2014).

³ دراسة كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه علوم جامعة بسكرة، 2014.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1. عرفات أكرم عمر الطويل 'تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الافصاح في التقارير المالية' مذكرة ماجستير 'جامعة الأزهر' غزة 2018¹:

- هدفت الدراسة الى: التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح في التقارير المالية 'وذلك من خلال دراسة ميدانية للبنوك العاملة في فلسطين.

- منهجية الدراسة: دراسة ميدانية للبنوك التجارية العامة في فلسطين

- توصلت الدراسة الى:

✓ تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يؤثر ايجابيا على الافصاح في التقارير المالية.

✓ توفير معلومات الحماية العادلة والمتساوية لجميع المساهمين والمستثمرين يجعل لهم الحق في المساءلة مجلس الادارة واقتراح الحلول المناسبة لهم.

2. دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غرب اسيا بعنوان "الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكو" 2003².

- هدفت الدراسة الى: تحليل قضايا الحكم والإدارة الكلية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (أسكو). ومدى قدرة الدول على تعزيز الحكم السليم في هذه المنطقة.

- منهجية الدراسة: إتمدت الراسة على المنهج التحليلي.

- توصلت الدراسة الى:

✓ بلدان أسكو احرزت تقدما كبيرا في مجال الحكم الإقتصادي.

✓ البلدان الأردن وعمان وقطر والسعودية ومصر تأتي في مقدمة بلدان اسكوا التي تستخدم ممارسات الحكم السليم.

3. دراسة مطير بعنوان "واقع تطبيق معايير الحكم الراشد وعلاقتها بالاداء الاداري للوزارات الفلسطينية" 2013³:

- تهدف الدراسة الى: التعرف على مدى تطبيق الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة لمعايير الحكم الرشيد. وأثر ذلك على الأداء الإداري بها.

¹ عرفات أكرم عمر الطويل تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الافصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين مذكرة ماجستير جامعة الأزهر غزة 2018.

² الحكم السليم، تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا، نيويورك، 2003.

³ - دراسة مطير بعنوان واقع معايير الحكم الراشد وعلاقتها بالأداء الاداري للوزارات الفلسطينية 2013 البرنامج المشترك بين اكاديمية الإدارة للدراسات العليا وجامعة الأقصى (ادارة الدولة والحكم الراشد) قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في ادارة الدولة والحكم الراشد.

- منهجية الدراسة: حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

- توصلت الدراسة الى:

✓ تطبيق الحكم الرشيد في منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك التطرق الى المزايا واليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة في سبيل معالجة ظاهرة الفساد المالي و الاداري.

4. دراسة (موسى) بعنوان "الاصلاح الاداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد" 2011¹:

- تهدف الدراسة الى: التعرف على دور الاصلاح الاداري في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية من وجهة نظر المديرين فقط.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

- توصلت الدراسة الى:

✓ تطبيق العمليات المتعلقة بالاصلاح الاداري والحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية يتم بدرجة متوسطة

✓ ان هنالك علاقة ب بين عمليات الاصلاح و الحكم الرشيد.

5. دراسة شهيدة الباز بعنوان: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين(1997)²:

- هدفت الدراسة الى: دراسة مجال فاعلية المنظمات الأهلية، واختارت لتطبيق الدراسة عدة أقطار عربية هي: مصر، تونس، المغرب، السودان، لبنان، فلسطين، البحرين، الإمارات، الكويت وعمان.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

- توصلت الدراسة الى:

✓ أنشطة الجمعيات الأهلية وأهدافها مرتبطة بالظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وسياسة الدولة.

6. دراسة الفراغنة بعنوان "أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الاداري دراسة تحليلية" (2018)³:

- هدفت الدراسة الى: قياس أثر الحوكمة القطاع العام بابعادها المختلفة والمتتمثلة في المشاركة والمسائلة وسيادة القانون وفعالية الحوكمة والاستقرار السياسي والجودة التنظيمية والتنمية البشرية في الحد من الفساد الاداري.

- منهجية الدراسة: اتبعت المنهج التحليلي.

¹-دراسة موسى بعنوان الاصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد قدمت للحصول على درجة الماجستير 2011

²شهيدة الباز بعنوان: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ط1، 1997.

³دراسة الفراغنة بعنوان اثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الاداري دراسة تحليلية رسالة دكتوراه جامعة العلوم الاسلامية العلمية كلية الدراسات العليا،الأردن

- توصلت الدراسة الى:

✓ وجود أثر معنوي لحوكمة القطاع العام بدلالة أبعاده في الحد من الفساد الاداري.

✓ اظهرت وجود فروق بين الدول العربية والدول الأجنبية.

7. دراسة اشوايكة بعنوان "مكافحة الفساد الاداري التجربة الاردنية" (2018)¹:

- هدفت الدراسة الى: التعرف على اساليب مكافحة الفساد الاداري.

- منهجية الدراسة: ابعث هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، باستقراء النصوص القانونية، وكذلك المنهج التحليلي، بتحليل تلك النصوص.

- توصلت الدراسة الى:

✓ ظهور ارتفاع مؤشرات الفساد الاداري في الأردن مما ادى الى الأضرار بالتنمية الاقتصادية.

✓ بينت أن تفعيل قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أسهم في مكافحة الفساد الاداري بشكل واضح.

8. وليد عبد الحميد عايب "الأثار الاقتصادية، بيروت لبنان 2010²:

- هدفت الدراسة الى: توضيح دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل التضخم معدل النمو الاقتصادي معدل البطالة والتوازن الخارجي.

- منهجية الدراسة: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية.

- توصلت الدراسة الى:

✓ الانفاق العام يساهم في احداث فائض الطلب المحلي بنسبة وسطية قدرها 3.5.

✓ سياسة الانفاق الحكومي لها اثر محدود على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير.

9-دراسة زين العابدين بعنوان "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-1998³:

- هدفت الدراسة الى: تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحل الإجمال في السعودية.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة على اختبار قانون "بارو"

- توصلت الدراسة الى:

¹ - دراسة الشوايكة بعنوان مكافحة الفساد الاداري التجربة الاردنية علوم الشريعة والقانون المجلد 45 عدد 4 ملحق 2 2018.

² - وليد عبد الحميد عايب الاثار الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية.

³ زين العابدين بري، العلاقة بين الغنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1980-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م15، ع2، (1422هـ/2001م)، ص49-62.

✓ الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج أن القيمة الحدية للإنفاق موجبة 0,387. والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو 29 نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقارنة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي 23.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1. دراسة كل من Andrew sunil Rajkumar, VINAYA Swaroop matte، بعنوان Public spending and outcom: Does govermanance 2007¹.

- هدفت الدراسة الى: دور الحوكمة في تحقيق أهداف سياسة الانفاق العام.
- توصلت الدراسة الى:

✓ الدول التي تتوفر فيها المقومات الحكم الراشد يؤدي زيادة الانفاق العام على الصحة و التعليم الى تحسين الأداء في كلا من القطاعين أما البادان التي لا تتوفر فيها مقومات الحوكمة فلا تحقق سياسات الانفاق العام الأهداف المرجوة.

2. دراسة كل من Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani، بعنوان Good govermanance and the the impact of government Spending on performance of local government in Indonesia²، 2017.

- هدفت الدراسة الى: أثر الحوكمة على تحسين أداء سياسة الإنفاق العام على مستوى الجماعات المحلية في أندونيسا.

- توصلت الدراسة الى: أهمية الحكم الراشد في تحسين اداء الجماعات المحلية وتحقيق نتائج ايجابية للنفقات العمومية

3. دراسة كل من Jean-jacques Hallaert and Maximilien Queyranne، بعنوان From Containment to Rationalization:Increasing Public Expenditure Efficiency in France 2016³.

- تهدف الدراسة الى: النفقات العمومية المعتبرة لتحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة الاجل.

¹-Andrew sunil Rajkumar, VINAYA Swaroop, Public spending and outcom: Does govermanance matter?,journal of Development Economic 86 2008 96-2011

²-Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani, Good govermanance and the the impact of government Spending on performance of local government in Indonesia, Int J. PUBLIC Secotor Perfomance Managment, vol 3, No 1, 2017.

³ Jean Jacques Hallaert and Maximilien Queyranne,From Containment to Rationalization:Increasing Public Expenditure Efficiency in France,IMF Working Paper, International Mometary Fund 2016

- توصلت الدراسة الى: ضرورة تحسين كفاءة الإنفاق العام في فرنسا عن طريق تركيز النفقات العمومية في القطاعات الأكثر إنتاجية"المولدة للدخل"من أجل ترشيد النفقات العمومية وكبح توسع هذه الأخيرة.

4. دراسة(Kaufman, & others) بعنوان: Govenance and the city: An empirical exploration into global determination urban performance، 2004¹.

- هدفت الدراسة الى: ايجاد علاقة ما بين الحوكمة في البلديات وما بين متطلبات العولمة المتمثلة في شبكة الاتصالات وخدمات الإنترنت والمواصلات.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة المنهج القياسي.

- توصلت الدراسة الى:

✓ توجد علاقة ما بين الحوكمة في البلديات وبين متطلبات العولمة، وينعكس ذلك على تحسن نوعية الخدمات والبنية التحتية التي تقدمها البلدية للمواطنين.

✓ التحسن في نوعية الخدمات وجودتها كان نتيجة لتحسن أنظمة المساءلة والمحاسبة المتبعة في البلديات.

✓ وجود علاقة طردية بين التكنولوجيا والحوكمة وأداء البلديات.

5. دراسة Kaufman بعنوان: Assassing Governzance; Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action learning، 2002².

- هدفت الدراسة الى: قياس أثر غياب مضامين الحوكمة على النمو.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة على المنهج القياسي.

- توصلت الدراسة الى: غياب تطبيق معايير الحوكمة أو مايسمى بالحوكمة الضعيفة تكون له نتائج مؤذية على مستوى معيشة الأفراد، وتوزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، وكذلك تخفض من مستوى القراءة والكتابة بين افراد المجتمع .

6- دراسة ل liang pinghan تحت عنوان "تغير هيكل النفقات العامة وفق برنامج تنمية غرب الصين"³

- هدفت الدراسة الى: دراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام.

- منهجية الدراسة: إتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمقارنة.

¹ Kaufman(&others), Govenance and the city: An empirical exploration into global determination urban performance, the World bank, 2004.

² Kaufman,(&others), Assassing Governzance; Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action learning, the World bank, 2002.

³ liang pinghan, the changzs in structure of public expenditure behind the western china development program. the empirical stnd on provincial public expenditture(match)2005.

- توصلت الدراسة الى: حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسية ورأس المال الإجتماعي.

7-دراسة A. S. Shonchoy، الموسومة بعنوان What is Happening with the Government Expendituree of Devloping Countries- APanel Data Study¹.2010.

- هدفت الدراسة الى: دراسة الاثار الإقتصادية المحتملة لسياسة الإنفاق العام على مجموعة من الدول النامية.

- منهجية الدراسة: قامت هذه الدراسة بالتحليل النظري والتجريبي لتأثير أبعاد الحوكمة على النمو الإقتصادي في قسمها الأول، أما في قسمها الثاني فقد عاجت الدراسة تأثير ابعاد الحوكمة على النفقات العامة.

- توصلت الدراسة الى:

✓ التغيرات السياسية والمؤسسية، وممارسات الفساد المتفشية في المؤسسات العمومية أثرت بشكل كبير على دور برامج الإنفاق العامفي إحداث التنميةالاقتصادية.

✓ مع العولة وتوسع المؤسسات مما استدعى الفصل بين الادارة والملكية وبالتالي اعتبار التنفيذية وكيلة للمالكين.

¹ A. S Shonchoya, WHat is Happening with the Government Expendituree of Devloping Countries- APanel Data Study, Journal of Public Econimice, Japan, 2010

أن ترشيد الانفاق في ظل سيادة الحكم الراشد أصبح يتطلب تعزيز أطر المشاركة لما لها من دور فعال دعم المساءلة في مؤسسات الموازنة العامة، وتوجيه الانفاق نحو الوجهة الصحيحة، فالى جانب مشاركة البرلمان هناك مشاركة المجالس المحلية المنتخبة، ومشاركة المجتمع المدني التي هي الأخرى لها دور فعال في المساءلة والرقابة على الموازنة العامة وموارد الدولة بما يتضمن ترشيد الانفاق وتوجيه لتحقيق مصلحة المواطن.

بالاضافة الا انه أصبح يتطلب أيضا (ترشيد الانفاق) قيام الدولة بالاصلاحات الاقتصادية ومالية وعلى رأسها اصلاح ادارة المالية العامة في الدول التي تعاني من خلل في ادارتها، نظرا لارتباط نظم اعداد الميزانية العامة برفع الكفاءة الانفاق العام، وهو بذلك يتضمن مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تستخدمها هذه الاطراف في ادارة الموارد، بحيث أن تتمتع هذه الادارة بمجموعة من الخصائص كالشفافية والمساواة وسيادة القانون والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والكفاءة والفعالية، وان تسعى دائما لمحاربة كل أشكال الفساد من خلال تطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة العمومية والتي تعتبر هذه الأخيرة من ضمن المرتكزات الأساسية لبيئة الاعمال حيث تستقطب الإستثمارات الاجنبية.



الفصل الثاني:

دراسة قياسية لاثـر تطـور اليـات الحـكمة في ظل بيئـة الأعمال

الجزائرية ودورها في ترشيد ممارسات الميزانية خلال الفترة

2021-1990

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة

ARDL

تمهيد:

تعتبر سياسة الإنفاق العمومي من أهم السياسات الاقتصادية الظرفية التي تعتمد عليها الجزائر في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق بتحويل وتوزيع عوائد الثروة النفطية على شكل دعم للمواد الاستهلاكية والخدمات العامة من جهة، وتمويل مشاريعها الاستثمارية وخططها التنموية من جهة ثانية. وما برز هو التزايد المفرط في حجم النفقات العمومية.

من هذا المنطق سوف نتطرق الى دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر مع اختيار فترة الدراسة ما بين 1990 الى 2021 لما حدث في هذه الفترة من تحولات خاصة بعد التوجه الى تبني الحوكمة العمومية. بدءا بدراسة الجوانب النفقات العامة ضمن ميزانية الدولة وتتبع تطورها مع استنباط أهم الأسباب الداعية الى ذلك خلال فترة الدراسة، هذه النقطة تساعد في استنباط أهم نقاط الرشادة من عدمها خلال برامج التنموية المختلفة خلال الفترة 1990-2021، وتبيان مدى انضباط سياسة الإنفاق العام في الجزائر بتحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وكذلك أهداف السياسة الاجتماعية.

ولهذا سنوضح تلك الإصلاحات والسياسات التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال الفترة (1990-2021)، وبعتماد على دراسة قياسية توضح اثر اليات الحوكمة العمومية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ودورها في ترشيد ممارسات الميزانية مستخدمين نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال الجزائرية
- المبحث الثاني: صياغة النموذج
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية

المبحث الأول: تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الاعمال الجزائرية

ان ترشيد الانفاق يعتبر العامل الاكبر لتحقيق الاهداف المرجوة، باعتبار ان الحوكمة العمومية رشيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة، ولتحقيق ذلك يجب تحقيق الشفافية.

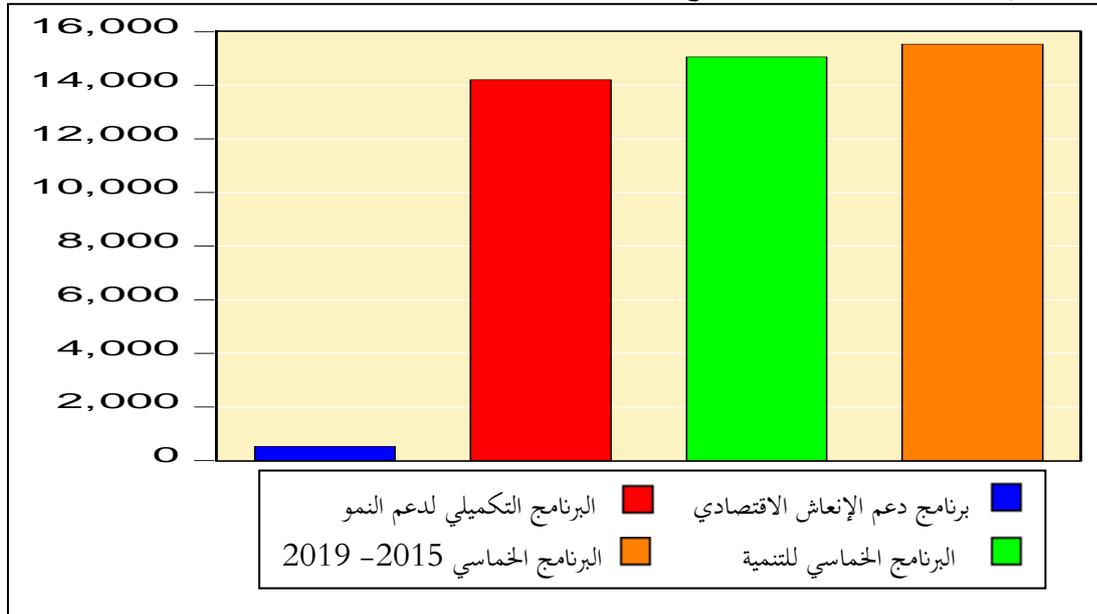
المطلب الأول: الممارسات الميزانية في ظل مؤشرات الحوكمة العمومية في الجزائر:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة اتفافية توسيعية لتنفيذ البرامج التنموية كلفت خزينة الدولة مبالغ باهضة والتي رافقها عجز في بعض الاحيان لاستكمالها حيث ترتبط معدلات الانفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2017) من خلال التوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، والجدول التالي يبين معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017.

أولا: برنامج التنمية خلال الفترة (2000-2021).

تبنت الجزائر في السنوات الاخيرة سياسة انفاقية توسيعية لتنفيذ برامج تنموية وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة بهدف تحسين المستوى المعيشي وتقليل من الفقر و البطالة، والشكل التالي يوضح معطيات البرامج.

الشكل رقم (1): معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000 - 2021. (وحدة مليار دج)



المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2017 الملحق الأول، بوابة الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة،

الجزائر، سبتمبر 2017.

- تقارير وزارة المالية 2018، 2019، 2020.

- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي "2004-2001": لقد طبقت الجزائر برنامج الإنعاش الإقتصادي "2004-2001" وخصصت له مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، خلال فترة التسعينات وبعد تطبيقها لسياسة التعديل الهيكلي حققت قفزة نوعية في مجال السياسات الإقتصادية التي عانت منها الدولة، وارتكز هذا البرنامج على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري، وهدفت لتحسين المستوى المعيشي والتقليل من مستويات الفقر والبطالة.

البطالة الناتج المحلي

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي "2009-2005"، لقد جاء برنامج التكميلي لمواصلة تحقيق البرامج والمشاريع بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر جراء الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، ويهدف الى تحريك عجلة الإقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار إقتصادي، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 14209.9 مليار دج، وأعطى أهمية كبيرة لتحسين ظروف معيشة السكان وهدف لتطوير المنشآت الأساسية.

- برنامج التنمية الحماسي "2014-2010": خصص برنامج "2014-2010" أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال إنشاء منشآت للتربية الوطنية وجامعات ومؤسسات للتكوين والتعليم المهنيين، وإقامة منشآت قاعدية صحية وسكنات وتوصيل شبكات الغاز الطبيعي، وبالإضافة الى ذلك خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، أما تشجيع إنشا مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج و250 مليار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية، وفي الأخير إن هذا البرنامج تحقيق نتائج ايجابية في إحداث التنمية البشرية، وتقليل نسب الفقر والبطالة الاستكمال تحقيق أهداف الألفية، حيث بلغ اجمالي مخصصات 15059.5 مليار دج.

- برنامج التنمية 2015-2019: استكمالا لمراحل تطوير البني التحتية وتعزيز تنافسية الاقتصاد رغم تراجع إيرادات الجباية البترولية وتبني سياسة التقشف، تم تخصيص حوالي 15533.3 مليار دج.

- نفقات التجهيز: ان ميزانية التجهيز أو الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

ويتم توزيعها حسب الخطة الإئتمانية السنوية للدولة¹، وتصنف حسب مشاريع إقتصادية موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية. وتقسم ميزانية التجهيز لتغطية نفقات الإستثمار وفق ثلاث أبواب وهي²:

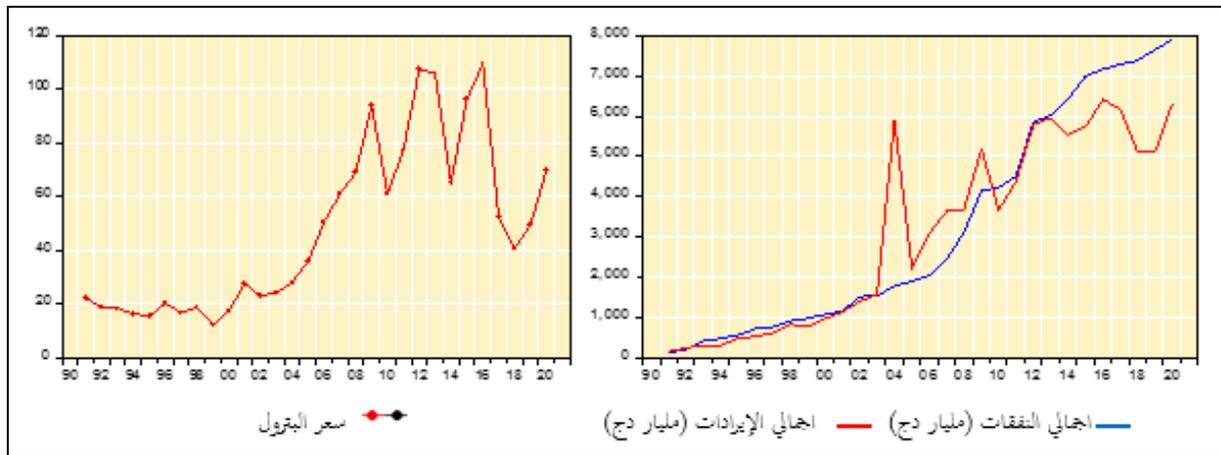
1. الإعانات المنفذة من قبل الدولة.

2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

وتقسم أيضا حسب القطاعات وتحدده الإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية وتتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية. ثانيا: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر 1980-2021: تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بإرتباطها بقطاع المحروقات هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، وإن ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، وذلك على الرغم من إن اصلاحات التي تبناها الجزائر سعيها منها الى تنويع مصادر إيرادات الموازنة، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا امام هذه المساعي، والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر.

الشكل رقم (2): تطور إجمالي النفقات العامة والإيرادات وسعر البترول في الجزائر (1990-2021)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

لقد شهد إجمالي الإيرادات العامة تطورا كبيرا جدا على مدى السنوات ابتداء من سنة 1990 قدر بـ 152,5 ثم قفز الى 1138,9 سنة 2000، واستمر هذا الارتفاع ليبلغ 3672,9 سنة 2009 و6182,8 سنة 2017 و وصولا الى سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا جدا قدر بـ 5534,09، وهذا

¹ محرز محمد محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر، 2008، ص 68.

² المادة (35) من قانون 84/17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

الارتفاع بسبب الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والعلاقة الطردية التي تربطهم فان سعر البترول لم تحبط قيمته بل كانت في ارتفاع مستمر حيث كان سعره 22,26 دولار سنة 1990 وسنة 2000 ارتفع الى 27,6 دولار وتراجع الى سعر 23,12 دولار السنة التي تليها وعاود الارتفاع الى 61 سنة 2009 واستمر هذا التحسن الى غاية 2011 بسعر 107,5 دولار لتتخفص أسعار البترول الى 96,29 دولار سنة 2014 و 49,5 دولار سنة 2015 الى 40,76 سنة 2016 ثم تعود للإرتفاع الى 65,22 سنة 2019.

وبالنسبة للنفقات لاحتضنا ان اجمالي النفقات متغيرا متصاعدا ويرجع هذا التزايد الى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الجزائر حيث كان في سنة 1990 بسعر 136,5 مليار وفي سنة 2000 ارتفع الى مليار 1160,4 لانه تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وابرام اتفاقيات الثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وفي سنة 2001 بسعر 1519,3 مليار بسبب ارتفاع نفقات التسيير خلال مرحلة برنامج التعديل الهيكلي مما ألزمها اصدار اجراءات ضريبية لزيادة حصيلتها من الايرادات الضريبية. ومن ثم قفز الى 4224,8 مليار سنة 2009 وسنة 2016 بلغ اجمالي نفقات 7383,6 مليار ويرجع ذلك الى تزايد حجم الرواتب والأجور وتسديد المديونية وتبني الدول لبرامج تنمية كبرى وسنة 2019 خفضت الإنفاق قليلا ليبلغ 6429,52 مليار دولار وذلك بسبب اللجوء لسياسة التقشف.

المطلب الثاني: الفساد كمؤشر لغياب الحوكمة العمومية في الجزائر

إذا أردنا قياس حجم الفساد في الجزائر او حتى معرفة قيمته في القضايا الكبرى للفساد فسيصعب علينا ذلك والسبب واضح نظرا لإنعدام الشفافية واستحالة الوصول الى المعلومات خاصة المتعلقة بجانب الفساد. ولا يوجد هيئات حكومية تصدر قيهة أو تقديراته مما دعم استمراريته. فخلال العقود الأخيرة هزت الجزائر مجموعة من قضايا الفساد في قطاع الصحة -قضايا الفساد في قطاع الجمارك (التهرب الضريبي) الفساد في قطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية). ولم يقف الفساد عند الصفقات من الحجم الكبير بل شمل ايضا صغار المستثمرين والحرفين والتجار وغيرهم حيث مس الفساد حتى برامج الدعم التي تقدمها الحكومة سواء للشباب أو الفلاحين، وهو ما يوضح الاسراف في المال العام.

مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر:

إن الجزائر لم تحسن استخدام الاصلاحات لتوفي كفاءة عالية لتسيير الموارد المالية، وهذا ما لاحظناه من خلال الجدول التالي حيث لم تصل حتى الى المتوسط في الترتيب.

الجدول رقم(1): مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر

السنة	القيمة	الرتبة	السنة	القيمة	الرتبة
2009 - 2008	3.7	48/134	2014 - 2013	2.8	101/148
2010 - 2009	3.2	80/133	2015 - 2014	3.1	74/144
2011 - 2010	3.3	64/139	2016 - 2015	3.1	75/138
2012 - 2011	3	79/142	2017 - 2016	3.1	76/140
2013 - 2012	3.3	66/144	2018 - 2017	3.2	86/140

المصدر: تقارير التنافسية العالمية 2008 - 2018

لوحظ من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة 2008-2009 كانت قيمة مؤشر الاسراف في الانفاق تقدر بـ 3,7 ورتبته 48 من أصل 134 دولة، أي أن الجزائر في مجال الكفاءة في توفير السلع والخدمات في وضع متوسط، وواصل الإنخفاض الى 3 سنة 2011-2012 برتبة 79 من 142 دولة، وارتفع قليلا في فترة 2012-2013 الى 3,3 بترتيب 66 من 144 دولة، وسرعان ما زال الى المرتبة 101 من أصل 148 دولة بقيمة 2,8 وهذا ما يعني زيادة الهدر والتبذير وعدم الرشادة في الانفاق الحكومي، وفي فترة 2016-2017 لم يتم تسجيل أي تحسن حيث تحصل على الرتبة 76 من 140 دولة بقيمة 3,1، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة الضرورية لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسن في الفترة 2017-2018 بترتيب 86 من 140 دولة ما يعني الاستغلال الأمثل للمال العام واستكمال برنامج التنمية وتحقيق أهداف الألفية.

مؤشر ضبط الفساد في الجزائر:

تعد عملية تطبيق مبادئ الحكم الرشدي في مجال الانفاق العام أمرا لاغنى عنه كونها تساعد على جعل الانفاق أكثر فعالية وأحسن استغلالا للموارد المالية وهذا عن طريق مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة والشفافية أكثر وما يعرقل الحوكمة في الجزائر هو الفساد في المؤسسات والادارات العمومية¹، وبالرغم من القوانين التشريعية التي تملكها الجزائر في مجال مكافحة الفساد لأن هذا الأخير لا يزال منتشرا في الجزائر.

لذا تستدعي عملية ترشيد الانفاق الحكومي عمل الدولة على ارساء مبادئ الحوكمة من خلال مجموعة من الاجراءات المتخذة في هذا المجال:

- اصلاح النظام المحاسبي الجزائري.

¹ إيمان الشاعر، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع تركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، شركة التنمية للبحوث والاستثمارات والتدريب، الطبعة الاولى 2007.

- إعادة احياء دور مجلس المحاسبة في الرقابة البعدية للبرلمان من خلا العمل بقانون الضبط الميزانية ورغم كل الجهود الا ان الجزائر يجب أن تركز أكثر على موضوع الفساد الذي ينخر الاقتصاد الجزائري¹.

الجدول رقم (2): مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2008-2016).

السنة	الرتبة	السنة	الرتبة
2008	180/99	2013	94/177
2009	180/111	2014	100/177
2010	178/105	2015	88/167
2011	176/112	2016	108/178
2012	177/105	2017	////

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد (2003-2016).

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر لم تكن قادرة على ضبط الفساد طيلة هذه السنوات، حيث حصلت في 2008 على المرتبة 99 من مجموع دول 180 وفي سنة 2012 تحصلت على المرتبة 105 من مجموع الدول 177 ولم تحقق أي تغيير واضح الى غاية سنة 2016 تحصلت على المرتبة 108 من مجموع الدول 178، مما بين لنا أن الجزائر في المراتب المتقدمة من حيث الفساد وأن الاجراءات التي قامت بها غير فعالة وتنتظر وجود اليات كفيلة للحد منها.

المطلب الثالث: ترشيد الانفاق ضمن متطلبات استراتيجية الحوكمة الرشيدة في الجزائر

ظهر الإهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحوكمة من خلال محاولة الإعتماد على ماجاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الرشيد.

أولاً: استراتيجية الحوكمة العمومية

ان محاولة فهم اليات التطبيق الأسس النظرية للحوكمة حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الانسان وحياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية².

¹ عرابوي مصعب، نفس المرجع السابق.

² مجلس الأمة ، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر، جانفي 2006 ص 217.

التنظيمات القانونية والدستورية مرتبطة بمكافحة الفساد: لقد خاء الأمر رقم 06\01 الصادر في 20 فيفري 2006 بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من اجل معالجة مراحل الفساد. وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به¹.

انضمام الجزائر والتوقيع على الاتفاقيات الدولية مرتبطة بمكافحة الفساد: انضمت الجزائر كعضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية للشرق الاوسط وشمال إفريقيا التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إضافة الى الاليات المذكورة تم تأسيس بعض الاليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربه. التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في 12 يوليو 2003، إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي.

الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد: يبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات² (اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد للرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد. مجلس المحاسبة المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة. اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لجنة إصلاح هياكل الدولة)، وقد تم إنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد اوت 2010 بأمر رقم 10-05 متمم لقانون الوقابة من الفساد، والذي كلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد وتم وفقا لهذا الأمر السماح لضباط الشرطة التابعون للديوان بمد اختصاصهم الى كامل الإقليم الوطني، وفي نوفمبر 2010 تم تفعيل الهيئة وتعيين أعضائها، وبتاريخ 03 جانفي 2011 باشرت الهيئة اعمالها بعد تأدية اليمين القانوني بمجلس قضاء الجزائر، حيث تعهد رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالعمل مع كافة أجهزة الدولة لمحاربة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها³.

ثانيا: ترشيد الانفاق دالة للحكومة العمومية في الجزائر

ان عملية ترشيد الانفاق خطوة مهمة جدا للرفع من كفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق الأهداف المرجوة فقد عرفت الجزائر زيادة كبيرة في الانفاق العام وعلى ضوء الارتفاع المسجل في أسعار البترول منذ سنة 2011 و ارتفعت التقديرات بخصوص الانفاق من سنة 2009 الى 2015 وهو ما انعكس على مخططات الانعاش الاقتصادي ودعم النمو بالاضافة الى الزيادة في أجور الموظفين. لكن رغم

¹ قانون 6/1 المؤرخ في 20 فيفري 2006، العدد 14.

² بروسى رضوان اليمقرطية والحكم الراشد في افريقيا، دراسة في المدخل النظرية الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 ص 175

³ مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 69، ص 31.

التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الا ان الانفاق سرعان ما انعكست اثاره السلبية على المواطن (ارتفاع التضخم. عدم تحقق النتائج المرجوة للبرامج الاستثمارية وافلاس العديد من المؤسسات)

ومع نصف 2014 انخفضت اسعار البترول واستمرت في الانخفاض حتى 2015 وبدأت بالتذبذب بداية 2016 وقد تهدف الى ترشيد الانفاق كمحاولة لتقليل عجز الموازنة المتوقع.¹ من أهم التدابير التي اتخذتها الجزائر لأجل ترشيد الانفاق سنة 2013:

- تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. لاسيما تلك المتعلقة بالتدخل المالي لدولة.
- تفضيل مبدأ الامتياز من اجل تسيير أفضل للمنشات العمومية.
- التشجيع على ضبط واعادة النشر القطاعي وفيما بين القطاعات قبل اي فتح للمناصب المالية.
- السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف.
- تقليص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات والندوات والايام الدراسية.
- التقيد بأسقف الاعتمادات المفتوحة من قبل المرين بالصرف.
- القيام بتقييم المشريع الكبرى باثر رجعي من اجل قياس فعالية النفقة العامة.
- احالة الموظفين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد.²

وفيما يخص مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على مدى المتوسط فقد أوصى صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لسنة 2016 مع الجزائر على ضرورة ضبط اتفاتها الجاري. خاصة مع التراجع المستمر للوفرات المالية العامة سيكون على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجز المستقبلي. كما ينبغي لها القيام بمجموعة واسعة من الاصلاحات الهيكلية للمساعدة في دعم النشاط الاقتصادي اثناء عملية الضبط المالي وتنويع الاقتصاد ومن بين النقاط التي اكد عليها هي رفع مستوى الحوكمة والشفافية والشفافية، باعتبار ان الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة. فهو جد مهم لتخفيض مستوى الاسراف والهدر للمال العام من خلال:

1. تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام: بهدف تعزيز الشفافية ونشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم انشاء برنامج معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم ونشر النظم المعلوماتية الخاصة بالميزانية

¹ شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص 287.

² شليحي، بن موفق، بن عطا الله، مرجع سابق، ص 180

الجديدة¹، وتسجل الجزائر نتائج جد سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2016 والذي يقوم على مقدار منح الحكومات شعوبها حرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة. وحصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100 وينص الدستور الجزائري على ان يراقب البرلمان موازنة الحكومة مع ذلك وضع قوانين الميزانية في العقود الثلاثة الاخيرة من دون ان تخضع للتدقيق البرلماني وعندما يخفق البرلمان في اعتماد الموازنة خلال الايام 75 التي يفرضها الدستور.

ويعتبر مجلس المحاسبة في الجزائر هو المسؤول عن تدقيق الميزانية والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة وتقديم تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية، ومع ذلك نادرا ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع ونادرا ماتنتشر تقارير المراجعة ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز كما ان سونطراكلا تنشر التقارير المالية المدققة، فقد صنف "مؤشر مراقبة الايرادات" الذي يقوم على شفافية العائدات في 41 من الدول الغنية بالموارد والجزائر ف المرتبة 38 في تقريره لعام 2011، ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية. يشير الكثير من الباحثين الى أن تحقيق الشفافية عملية مهمة ولكنها صعبة التحقيق خاصة من ناحية النفقات العمومية حيث يعترض تطبيق شفافية عراقيل عدة من بينها تعقد التقنيات وصعوبتها وعلى الرغم من مجهودات الحكومة الجزائرية في تعزيز الشفافية خاصة مع اصدار قانون التسوية الميزانية للسنوات 2008-2009-2010 بفارق زمني يقدر بثلاث سنوات عوض السنة، كما هو موصى به من طرف FMI فان سجلها في مؤشر الميزانية المفتوحة يبقى ضعيفا للغاية.

المطلب الرابع: تطوير اليات الحوكمة وممارسات الميزانية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

أولا: إتجاه الإستثمار العام في الجزائر

إن الاستثمارات العامة المحلية تعتبر من أساس تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لقد بلغ في سنة 1990 26,97، ومع دخول الالفية الجديدة تم تسجيل سنة 2001 نسبة بلغت 22,83 %، وفي سنة 2016 بلغ 42,89، وهذا ماعكس مدى حجم الاستثمارات التي قامت بها الدولة من أجل التنمية ولكن كانت مشاريع عرضة للفساد وسوء التسيير واستخداما للمصالح الخاصة، مما أدى الى التذبذب وعدم تحقيق النمو والتراجع على مدى السنوات ففي سنة 2018 بلغت مانسبته 29,56، والشكل التالي يوضح تطور الاستثمار المحلي.

¹ شعبان فوج، نفس المرجع السابق، ص 272-274

الشكل رقم (03): تطور الاستثمار المحلي خلال الفترة 2000-2021.



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

ثانياً: الخصائص المتعلقة بيئة الأعمال وحوافز الإستثمار

تتمثل أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتعتبر الجزائر من الاقتصادات التي تعاني من بيئة أعمال غير مناسبة وغير تنافسية، ومناخ استثماري غير مناسب بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

الجدول رقم (3): المشاريع الأجنبية الواردة إلى منطقة الدول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2019

الفترة 2003-2018				
عدد الشركات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	
10925	2014230	1204081	13894	منطقة الدول العربية
356	116911	75400	439	الجزائر
2019				
عدد الشركات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	
815		60208	1092	منطقة الدول العربية
		2316	24	الجزائر

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت 2019.

شهد الإستثمار المباشر بالجزائر والدول العربية اتجاهاً للنمو في عدد المشاريع حيث بدأ بالتزايد تدريجياً، وقد تم احصاء عدد المشاريع الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2003-2018) حوالي 13894 مشروع وحضيت الجزائر بـ 439 مشروع وفي سنة 2019 حضيت بـ 24 مشروع من أصل 1092 مشروع ولقد دل على تحسن ضعيل في تحسين مناخ الأعمال.

- اصلاح بيئة اداء الاعمال:

لقد طبقت الدول العربية خلال الفترة مابين 2006-2007 بنسبة %3,5 نحو 103 تغيير طبقا لتقرير أداء الأعمال، وفي مرحلة 2012 2013 حققت نحو 114 تغيير بنسبة %3,4، معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الأعمال، وفي مرحلة 2017-2018 حققت 122 تغيير بنسبة %4 وهذا ما يعكس لنا استمرارية معاناة اقتصادات دول العربية مما يعيق التنويع الاقتصادي حيث مساهمة الامكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري كانت نسبتها ضئيلة في دعم مستوى تنافسيتها.

ثالثا: تقييم مؤشرات الحوكمة في الجزائر

- مكافحة الفساد Coc_t : يمثل (Control of Corruption): إن مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر ترتيبه غير مستقر من بين دول العالم المشمولة بالدراسة، حيث في بدلية سنة 1996 وصل المؤشر الى ما نسبته %33.33 ولكن بعد ذلك شهد انخفاضا، وعاود الإرتفاع الى أعلى نسبة سنة 2005 حيث قدر ب %40 لتعرف بعد ذلك مستويات جد متقاربة في باقي السنوات، مما يعني أن على الجزائر القيام بعمل كبير للحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وشهدت الفترة مابين 2005-2013 فترة تذبذب وكنت أقل قيمة في هذه الفترة تبلغ 39، وفي الفترة مابين 2017 و2020 عرفت الجزائر فضائح عرفت بزلزال الفساد المالي والسياسي في حيث احتلت المرتبة 104 من 180 دولة أي بنسبة 28 نظرا للفساد الذي عرفته الجزائر في ظل حكم الرئيس بوتفليقة والإنسياب المالي الكبير خصوصا في أوساط حكومية رسمية.

الشكل رقم (04): تطور مؤشر مكافحة الفساد خلال الفترة 2000-2020.



Source : The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2020.

- مؤشر المساءلة AC_t : يمثل (Voice and Accountability):

مؤشر ابداء الرأي والمساءلة بالجزائر فقد حقق في سنة 1996 نسبة 14,5%، وسنة 2002 بنسبة 18,90%، بينما في سنة 2008 ارتفع الي نسبة 20,67% وواصل تحسن الي ما نسبته 25,12% سنة 2014، وتراجع الي ما نسبته 23,15% سنة 2017 ومن هنا اتضح وجود استقرار نسبي في الجزائر في مؤشر الية ابداء الرأي والمساءلة خلال فترة 1996 - 2017 مع تسجيل تحسن في سنتي 2008-2014، وكذلك تبين أن المواطنين الجزائريين غير قادرين على المشاركة في حرية.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر المساءلة خلال الفترة 2000-2020.



Source : The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2020.

- مؤشر سيادة القانون ROL_t : يمثل (Rule of Law): وضعية مؤشر سيادة حكم القانون في الجزائر لقد وضحت البيانات المتاحة يتضح وجود تغير نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم، حيث كان الترتيب منخفض في سنة 1996 ما نسبته 12,56%، الى أن ترتيب الجزائر ارتفع الي ما نسبته 33,16% سنة 2002 واستمر بالهبوط والارتفاع بين ما نسبته 25,48% و 24,03% وفي سنتي 2008 و2014 على التوالي، وفي السنة 2017 عرف تراجع حيث قدر ب 19,23%.

الشكل رقم (06): تطور مؤشر سيادة القانون خلال الفترة 2000-2020.



Source : The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2020.

- مؤشر نوعية التنظيم RQ_t ، يمثل (Regulatory Quality): شهد مؤشر نوعية التنظيم تغير نسبي في ترتيب الجزائر لهذا المؤشر مقارنة مع باقي دول العالم حيث بعدما كانت 20,10% سنة 1996، وصل الى نسبة 29,59% سنة 2002 الى انه عرف في مابعد انخفاض ابتداء من سنة 2008 بنسبة 21,35% الى غاية 2014 بنسبة 8,17% ليشهد ارتفاعا طفيفا الى ما نسبته 10,57% سنة 2017.

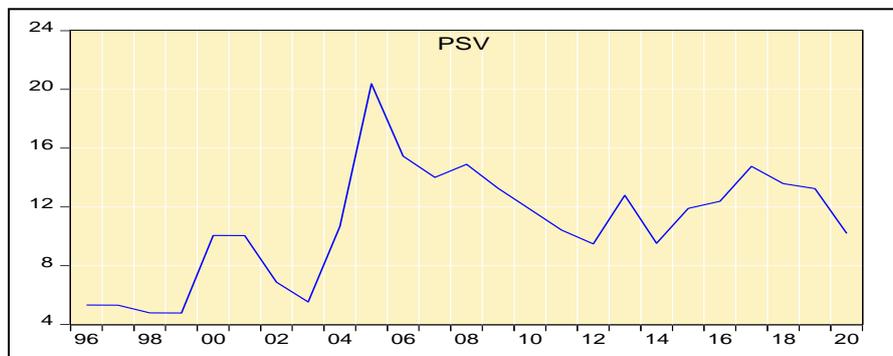
الشكل رقم (07): تطور مؤشر نوعية التنظيم خلال الفترة 2000 - 2020.



Source : The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2020.

- مؤشر الاستقرار السياسي PSV_t (Political Stability and Absence of Violence): ويمكن القول عن ترتيب امؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر. أنه مر بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الاولى من 1996-2002 تميزت بضعف ترتيب الجزائر بين دول العالم الى نسبة 5,31% سنة 1996 و6,87% سنة 2002، أما المرحلة الثانية تمتد من 2003-2017، تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم الى نسبة 14,90% سنة 2008 و9,52% سنة 2014 ثم في سنة 2017 تحصلت على ما نسبته 14,76% ومن ثم تبين أن الجزائر من أضعف دول العالم في الاستقرار السياسي وانعدام العنف، بسبب آثار العشرية السوداء.

الشكل رقم (08): تطور مؤشر الاستقرار السياسي خلال الفترة 2000 - 2020.



Source : The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2020.

- مؤشر فاعلية الحكومة GE_t (Government Effectiveness): يمكن تقسيم أداة الحكومة الجزائرية في مؤشر فاعلية الحكومة الى مرحلتين مرحلة اولى من سنة 1996 بنسبة 13,11% الى 2008 بنسبة 31,06% حيث كانت 2002 بنسبة 13,12%، أما المرحلة الثانية من 2009 الى 2017 حيث كانت في سنة 2014 ما نسبته 35,09% في هذه الفترة حافظت على مستوى متوسط من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات مؤسساتية مدنية ثم أنخفض انخفاضاً طفيفاً الى نسبة 30,28% سنة 2017.

الشكل رقم (09): تطور مؤشر فاعلية الحكومة خلال الفترة 2000-2020.



Source : The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية

استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي (Ragnar A. K. Frisch) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد¹.

و بصفة عامة، يمثل الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يستخدم النظرية الاقتصادية، الرياضيات، والنظرية الإحصائية في تحليل العلاقات الاقتصادية، وتمثل أهدافه الأساسية في²:

- اختبار النظرية الاقتصادية؛ تفسير بعض الظواهر الاقتصادية؛ رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية؛
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

أولاً: الاستقرار

1. إستقرارية السلاسل الزمنية

ان السلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من الملاحظات عبر الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية (الأسعار، المبيعات،...) ³، وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون انحداراً زائفاً "Spurious Regression" أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 ، زيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي⁴.

ومن جهة أخرى، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن دراسة سلوكها يكون مقتصرًا على الفترة الزمنية محل الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العملية⁵.

1.2. اختبارات الاستقرار:

¹ Humberto Barreto, Frank M. Howland; " Introductory Econometrics: Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel"; Cambridge University Press; New York; U. S. A; 2006; p. 10 .

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 10.

³ Régis Bourbonnais, Michel Terraza; " Analyse des séries temporelles: Applications à l'économie et à la gestion"; 3e éd. ; Dunod; Paris; 2010: p. 5 .

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 643.

⁵ Damodar N. Gujarati; " Basic Econometrics"; op. cit; p. 798 .

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة الزمنية، وتمثل هذه المعايير في:

1.2.2 دالة الارتباط الذاتي (ACF): Autocorrelation Function

2.2.2 اختبارات جذر الوحدة: Unit Root Teste

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرار، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيورة TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة¹، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق (سلاسل DS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS)، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة: السلاسل من نوع DS والسلاسل من نوع TS.

1.2.2.3 اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller)

يقوم افتراض اختبار Dickey – Fuller الموسع (ADF) على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t ، والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من المهم تحديد درجة التأخر p المناسبة للمتغير التابع، حيث يمكن تحديد طول فترة التأخر p وفقا لمعيار Akaike (AIC)، أو معيار Schwarz (SC).

ثانيا. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

إن أول خطوة يتم إتباعها قبل إجراء أي اختبار هي دراسة إستقرارية السلاسل، وهذه الأخيرة تحدد لنا درجة التكامل التي من خلالها يمكن أن نستنتج النموذج الذي يمكن إتباعه فيتطلب إجراء اختبارات كالتكامل المشترك لـ "انجل وجرانجر" Engle and Granger جوهانس johansen أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالة ما إذ لم تكن السلاسل مستقرة عند نفس المستوى فيتم إجراء اختبار ARDL في حالة ما كانت السلاسل متكاملة من الدرجة صفر أو عند الفرق الأول².

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل pesaran et At 2001، و Shinad and Sun 1998، وكل من pesaran et At 2001، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ويرى pesaran ان اختبار الحدود في اطار ARDM يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذ كانت مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الاولى او خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا

¹ Régis Bourbonnais ; "Econométrie "; op.cit ; p.246

² دحماني محمد أدريوش وآخرون، النمو الإقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقنون فانغر بإستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، منشور في مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 11-2016، ص 12-13.

الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة 2، كما ان طريقة Pesaran تتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقانة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر واختبار التكامل المشترك بدلالة دوبر واتسن او اختبار التكامل المشترك ل جوهانسن.

إن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وايضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل، وتعد معلمته المقدره في المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل انجل-جرانجر، طريقة جوهانسن، جوهانسن- جسلس، ولتحديد طول فترات الابطاء الموزعة (n)، نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختبار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC).

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al(2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) اي طريقة اختبار الحدود.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الاول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الاجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الاجل) أي:

$$H_0: B_1 = B_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج.

$$H_0: B_1 = B_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test)، نقوم بمقارنة (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al حيث نجد في الجدول لهذا الاختبار قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى، والمتغيرات المتكاملة عند مستواها، أو تكون عند نفس درجة التكامل. فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فغنا

نرفض فرضية العدم أي نرفض عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما غذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

ثالثاً. الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

1. اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين **Heteroscedasticity**: هناك العديد من

الاختبارات التي تستخدم من أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين¹، من بينها:

1.1 اختبار **Goldfeld-Quandt**: قدم Goldfeld و Quandt (1965) اختبار لعدم

ثبات التباين "Heteroscedasticity"، والذي يعتبر بسيطاً غلى حد ما حيث يستخدم على نطاق واسع. ولكن، هذا الاختبار يشترط أن الباحث يعرف مسبقاً المتغير الذي يكون مصدراً لعدم تجانس أو ثبات التباين.

2.1 اختبار **ARCH**: النماذج من نوع (Autoregressive Conditional ARCH Heteroscedasticity)

تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تقلب (أو تباين أو تغيير) لحظي يعتمد على الماضي، كما يمكن كذلك إجراء تنبؤ ديناميكي للسلسلة الزمنية من حيث المتوسط والتباين.

يستند هذا الاختبار سواء على اختبار Fischer الكلاسيكي، أو على اختبار مضاعف لاغرانج (LM). تتمثل الخطوات الأساسية لهذا الاختبار فيما يلي:

(1) حساب بواقي نموذج الانحدار (e_t) . (2) حساب مربع البواقي (e_t^2) .

(3) إجراء انحدار ذاتي لمربع البواقي ذات تأخيرات p ، حيث يتم الاحتفاظ بالتأخيرات المعنوية فقط،

2. اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة²، وتمثل فرضية إستقلال الأخطاء عن بعضها البعض إحدى الفرضيات الهامة لطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلاً عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى، ويعبر عن ذلك بأن قيمة معامل الارتباط (أو التباين المشترك) بين القيم المتتالية للحد العشوائي تكون مساوية الصفر، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من بينها:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 496-498

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 440

1.2. اختبار Durbin-Watson:

يسمح اختبار (DW) بالكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

2.2. اختبار Breusch-Godfrey (BG): لتجنب بعض نقائص اختبار Durbin-

Watson (DW) للارتباط الذاتي، قدم كل من Breusch و Godfrey اختبارا عاما للارتباط

الذاتي¹، حيث يستند هذا الاختبار Fisher على اختبار أو اختبار مضاعف لاغرانج "LM Test"،

وهو يسمح بالكشف عن الارتباط الذاتي ذو رتبة أعلى من 1 (الواحد)، ويبقى ساري المفعول في حالة

وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر.

تتمثل الفكرة العامة لهذا الاختبار في البحث عن علاقة معنوية بين المتبقى ونفس المتبقى المؤخر بفترات

زمنية.

3. اختبارات التوزيع الطبيعي:

من أجل تشكيل فترات الثقة للتنبؤ، وكذلك من أجل إجراء اختبارات Student على المعلمات، يجب أن

يتم التحقق من الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. اختبار Jarque-Bera (1984)، والذي يستند على

المفهوم الخاص بـ Skewness (عدم التماثل) و Kurtosis (التفطح)، يسمح بالتحقق من أن

الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

أولا: صياغة النموذج الدراسة

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد

للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن الانفاق الحكومي ووفق ما

جاء ضمن الدراسات السابقة مثل دراسة كل من مقراني حميد و زين العابدين، ودراسة Andrew sunil

Rajkumar، ودراسة Kaufman وآخرون، تم صياغة نموذج الانفاق الحكومي بدلالة مؤشر سيادة القانون،

مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر الاستقرار السياسي، مكافحة الفساد، ومؤشر المسائلة، ومؤشر فاعلية الحوكمة في

الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 على النحو التالي:

$$DEP_t = f(Coc_t, AC_t, ROL_t, RQ_t, PSV_t, GE_t) \dots\dots\dots(1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$DEP_t = \alpha + \beta_1 Coc_t + \beta_2 AC_t + \beta_3 ROL_t + \beta_4 RQ_t + \beta_5 PSV_t + \beta_6 GE_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن:

¹ Damodar N. Gujarati ;op.cit ;p.472

DEP_t : يمثل الانفاق الحكومي.

COC_t : يمثل (Control of Corruption) مكافحة الفساد.

AC_t : يمثل (Voice and Accountability) مؤشر المسائلة.

ROL_t : يمثل (Rule of Law) مؤشر سيادة القانون

RQ_t : يمثل (Regulatory Quality) مؤشر نوعية التنظيم.

PSV_t : (Political Stability and Absence of Violence) مؤشر الاستقرار السياسي

GE_t : (Government Effectiveness) مؤشر فاعلية الحوكمة

- توصيف النموذج:

الجدول رقم (4): توصيف النموذج

	DEP	COC	AC	ROL	RQ	PSV	GE
Mean	16.52044	31.11298	21.00836	23.27510	18.26440	11.42850	31.74965
Median	16.23949	31.25000	22.56568	24.22581	12.38350	11.87655	34.04138
Maximum	21.63427	40.00000	25.48077	33.49282	42.64706	20.38835	39.21569
Minimum	11.23158	18.78173	12.43781	11.88119	8.173077	4.787234	13.11475
Std. Dev.	3.184928	5.526874	3.733146	6.465081	9.989031	3.717690	7.016885
Skewness	-0.106352	-0.368789	-0.858635	-0.186968	0.787695	0.062598	-1.643981
Kurtosis	1.942736	2.601267	2.708657	2.167087	2.525055	3.156018	4.761208
Jarque-Bera	1.066129	0.644425	2.781071	0.764108	2.481807	0.036681	12.75317
Probability	0.586804	0.724544	0.248942	0.682458	0.289123	0.981827	0.001701
Sum	363.4498	684.4856	462.1840	512.0522	401.8168	251.4270	698.4923
Sum Sq. Dev.	213.0191	641.4731	292.6640	877.7427	2095.396	290.2456	1033.970
Observations	22	22	22	22	22	22	22

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (4) نلاحظ متوسط قيمة الانفاق الحكومي بلغت 16.23 خلال الفترة (2021-1990)، بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين (11.87 الى 34.04)، اما الانحراف المعياري للانفاق الحكومي بلغ قيمته 3.18 لنفس الفترة وقد سجل اعلى قيمة له للمتغير RQ من بين المتغيرات بـ 9.98، ونلاحظ أيضا أن متغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي عادة (% Prob Jarque-Bera >)، ما عدا مؤشر فاعلية الحوكمة.

مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (5): مصفوفة الارتباط

	DEP	COC	AC	ROL	RQ	PSV	GE
DEP	1						
COC	-0.04	1					
AC	0.19	0.40	1				

ROL	-0.22	0.43	0.40	1			
RQ	-0.80	-0.03	-0.18	0.36	1		
PSV	-0.33	0.50	0.59	0.18	0.09	1	
GE	0.13	0.57	0.74	0.67	-0.10	0.56	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (5) نلاحظ انه يوجد ارتباط قوي عكسي ما بين المتغير التابع (الانفاق الحكومي) ومتغير مؤشر نوعية التنظيم.

1. الاستقرار

ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما $I(0)$ أو $I(1)$ ، قمنا باختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة ومن خلال إدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (II-2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 SAN_t + \beta_2 EDU_t + \beta_3 POP_t + \beta_4 EMP_t + \beta_5 COC_t \quad ..(2)$$

(+)

جدول رقم (6): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

سلسلة الفروقات		سلسلة في المستوى		المتغيرات
الاحتمال	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	
0.0361	-3.15	0.36	-1.18	DEP_t
0.0019	-4.73	0.10	-2.64	COC_t
0.0051	-4.05	0.60	-1.32	AC_t
0.0006	-4.95	0.24	-2.11	ROL_t
0.0002	-5.43	0.71	-1.05	RQ_t
0.0010	-4.74	0.14	-2.41	PSV_t
0.0020	-4.46	0.23	-2.14	GE_t

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller) لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات وبالتالي يتم قبول العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائية هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

إذن أكد اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller) أن جميع السلاسل الأصلية مستقرة و متكاملة من الدرجة (1) I وبالتالي يمكن المرور إلى إجراء تطبيق منهجية (ARDL)، وهذا الأخير يركز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى .

2. اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC, AIC) حيث يمثل AIC (Akaike Information Criterion)، (Schwarz Bayesian Criterion) SBC و HQ و (Quinn Criterion) لثلاث نماذج أشعة انحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3)

الجدول (7): معايير اختبار درجة تأخر VAR .

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-308.3331	NA	3885150.	35.03701	35.38327	35.08475
1	-215.1040	103.5879*	45427.99*	30.12267*	32.89271*	30.50462*

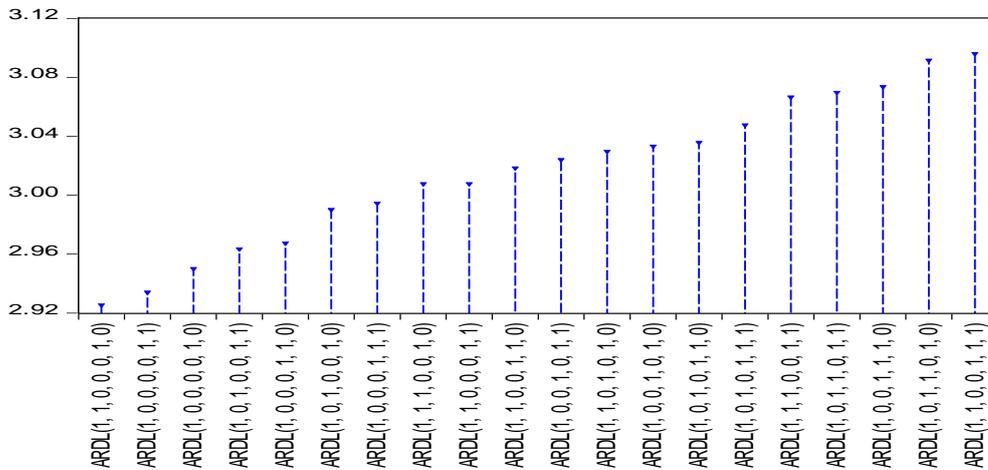
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار .

يتضح من الجدول رقم (7) أن درجة التأخير المثلى هي (1) وذلك حسب كل معايير وسنختار معيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فان هذه القيمة تمثل فترة الابطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة.

الشكل رقم (10): اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه ان فترة الإبطاء المثلى هي (1.1.0.0.0.1.0) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج ARDL.

3. اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$DEP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta DEP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Coc_{t-i} + \sum_{i=1}^p \omega_i \Delta AC_{t-i} + \sum_{i=1}^p \sigma_i \Delta ROL_{t-i} + \sum_{i=1}^p \vartheta_i \Delta RQ_{t-i} + \sum_{i=1}^p \tau_i \Delta PSV_{t-i} + \sum_{i=1}^p \rho_i \Delta GE_{t-i} \\ \varphi_1 DEP_t + \varphi_2 Coc_t + \varphi_3 AC_t + \varphi_4 ROL_t + \varphi_5 RQ_t + \varphi_6 PSV_t + \varphi_7 GE_t + U_t$$

حيث $\delta, \alpha, \omega, \sigma, \vartheta, \rho$ هي معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، $\varphi_1, \varphi_2, \varphi_3, \varphi_4, \varphi_5, \varphi_6, \varphi_7$ هي معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

يوضح نموذج ARDL أن البطالة يمكن شرحها عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يتركز على اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 \\ H_1: \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL wald Tests) و (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

منهج اختبارات الحدود (ARDL wald Tests) و (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

1.3. اختبار الحدود (wald Tests)

جدول (8): اختبار الحدود (wald Tests)

الاحتمال	القيمة	Test Statistic
0.0071	8.55	F_statistic
0.0000	25.67	Chi_square

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (wald Tests)، حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات

النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)، مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:
أي :

$$\begin{cases} H_0 : C_1 = C_3 = C_8 = 0 \\ H_1 : C_1 \neq C_3 \neq C_8 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول الذي اقترحه (Pesaran and al (2001)، يشير احتمال إحصائية فيشر (0.00) الى انما اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وهو ما يوضحه الجدول (8) انظر ملحق رقم (09)، ويوجد ضمن اختبارات الحدود ما يؤكد أيضا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اختبار (Bounds Test) على النحو التالي.

2.3. اختبار الحدود ARDL Bounds Test

جدول (9): اختبار الحدود (Bounds Test)

النتيجة	F-statistic المحسوبة*		الإصدار
وجود علاقة تكامل مشترك	5.78		النموذج
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم المحرجة
	1.99	2.94	عند مستوى معنوية 10%
	2.27	3.28	عند مستوى معنوية 5%
	2.88	3.99	عند مستوى معنوية 1%

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (9) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (5.78) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.28) عند مستوى المعنوية 5%، فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

4. تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة المتباطئة.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والبطالة واعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL (1.1.0.0.0.1.0) هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (10) و (11).

الجدول (10): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

الاحتمال	T - المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
0.0675	2.113334	0.310824	COC
0.6960	0.405113	0.071007	AC

0.0211	-2.861177	-0.470953	ROL
0.0386	-2.471419	-0.141541	RQ
0.0015	-4.727235	-1.037431	PSV
0.0377	2.486748	0.353704	GE
0.0065	3.652018	19.71410	C
P(F-Statistique)=0.00 F-Statistique =26.67 R² =			
0,96 DW= 2.96			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

5. تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

الجدول (11) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

الاحتمال	T المحسوبة	المعاملات	المتغيرات
0.2073	1.371971	0.216135	DEP(-1)
0.2234	1.319976	0.148158	COC
0.3121	1.078884	0.095487	COC(-1)
0.7090	0.386797	0.055660	AC
0.0165	-3.020910	-0.369164	ROL
0.0730	-2.063096	-0.110949	RQ
0.0173	-2.989929	-0.404491	PSV
0.0180	-2.966973	-0.408715	PSV(-1)
0.0236	2.788463	0.277256	GE
0.0098	3.366508	15.45320	C
0.0000	-9.318052	-0.783865	CointEq(-1)*
Cointeq = DEP + 0.31*COC +0.07*AC -0.47*LOR -0.14*RQ			
- -1.03*PSV +0.35*GE+ 19.71			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

المبحث الثالث: تحليل النتائج

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم اهم تفسيرات الاقتصادية والتحليل الاحصائي المتوصل اليه ضمن الدراسة القياسية

المطلب الأول: التحليل الاحصائي والاقتصادي

أولاً: تحليل نتائج على المدى القصير

من خلال جدول السابق (11) نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و تساوي (-0.78) ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع و المتمثل في الانفاق الحكومي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى. كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.78) إلى أنه عند انحراف الانفاق الحكومي خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 78% من ذلك الانحراف خلال الفترة t، وان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا COC و RQAC في الفترة الحالية.

ثانياً: تحليل نتائج على المدى الطويل

يتضح من خلال نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج المدى الطويل (ملحق رقم 11))، ان قدرة تفسيرية جيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد⁽¹⁾، واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.96، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (مكافحة الفساد، مؤشر المسائلة، مؤشر سيادة القانون، مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فاعلية الحوكمة) تشرح 96% المتغير التابع (الانفاق الحكومي) و 4% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student)⁽²⁾ نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

وهذا النموذج مقبول إحصائياً بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat = 0 < 0,05)، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

(1) Bourbonnais, Régis. *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod, 2015, p 54-55

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 197-198.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا $AC.COC$ ، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على الانفاق الحكومي عند المستوى (5%)، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- **التحليل الاقتصادي للنموذج:** اقتصاديا الدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل مؤشر سيادة القانون، مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر الاستقرار السياسي فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الانفاق الحكومي) والمتغيرات المستقلة، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية. أما معاملات متغير مكافحة الفساد، ومؤشر المسائلة، ومؤشر فاعلية الحوكمة فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (الانفاق الحكومي).

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على تفسير الانفاق الحكومي في المعادلة على النحو التالي:

- مكافحة الفساد: كل تغير في نسبة مكافحة الفساد بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على الانفاق الحكومي بـ 0.31.

- مؤشر المسائلة: كل تغير في نسبة مؤشر المسائلة بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على الانفاق الحكومي بـ 0.07.

- مؤشر سيادة القانون: كل تغير في نسبة مؤشر سيادة القانون بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي بـ 0.47.

- مؤشر نوعية التنظيم: كل تغير في نسبة مؤشر نوعية التنظيم بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي بـ 0.14.

- مؤشر الاستقرار السياسي: كل تغير في نسبة مؤشر الاستقرار السياسي بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي بـ 1.03.

- مؤشر فاعلية الحوكمة: كل تغير في نسبة مؤشر فاعلية الحوكمة بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على الانفاق الحكومي بـ 0.35.

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية لنموذج

من اجل دراسة جودة النموذج تجري الاختبارات التشخيصية:

اولا. اختبار سلسلة البواقي

الجدول رقم (12): اختبار استقرارية سلسلة البواقي

Correlogram of Residuals Squared						
Date: 05/19/22 Time: 22:36						
Sample: 1996 2020						
Included observations: 18						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.241	0.241	1.2264	0.268
		2	-0.009	-0.071	1.2283	0.541
		3	0.181	0.214	2.0159	0.569
		4	-0.277	-0.424	3.9876	0.408
		5	-0.440	-0.275	9.3460	0.096
		6	-0.144	-0.071	9.9720	0.126
		7	-0.437	-0.439	16.235	0.023
		8	-0.118	0.203	16.733	0.033
		9	0.222	-0.084	18.710	0.028
		10	0.072	0.053	18.941	0.041
		11	0.094	-0.234	19.392	0.054
		12	0.273	-0.091	23.861	0.021

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

من خلال الشكل أن احتمال الإحصائية Q-statistique أكبر من 0.05 وهو مؤشر على استقرارية السلسلة البواقي.

ثانيا. اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Nomality Test Jak-Berra

من اجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الاستعانة باختبار "جاك ييرا" الذي يعتمد على معاملي Skewness التناظر و Kurtosis التفلطح، حيث النتائج على النحو التالي

الجدول (13): يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-BeraNomality test			
فرضية العدم (H ₀): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.54	Prob	1.20	Jarque-Bera

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.54 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

ثالثا. اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار **Test Breuch –Godfrey Serial Correlation LM**

للتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء سيتم اعتماد⁽¹⁾ اختبار بريش قودفري (**Breuch–Godfrey**)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، وتشير الفرضية الصفرية (H_0) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة (H_1) إلى وجود ارتباط ذاتي بين بواقي، وتتضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار سلسلة البواقي

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.04	Prob F (1.8)	5.59	F-statistique
0.00	Prob Chi-Square (1)	0.59	Obs*R–au carré

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.04 هي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

رابعا. اختبار عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity Test ARCH**

يوجد عديد من الاختبارات المستخدمة⁽²⁾ في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد منها اختبار أرش (**Test ARCH**) ووفقا لهذا الاختبار يجري انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار

الجدول رقم (15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

فرضية العدم (H_0): ثبات التباين			
0.31	Prob F (1.13)	1.098	F-statistique
0.28	Prob Chi-Square (1)	1.159	Obs*R–au carré

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.31 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

⁽¹⁾حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص323.

⁽²⁾Régis Bourbonnais, Op, cit, p 156.

خامسا. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test

يسمح لنا اختبار (Reset Test) من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ، ...) ويرتكز هذا على اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة أن النموذج موصف بشكل جيد أو صحيح والفرضية البديلة (H_1) القائلة بان النموذج غير موصف بشكل جيد.

الجدول (16): نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test

اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.48	Prob	0.74	t-statistique
0.48	Prob	0.54	F-statistique

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

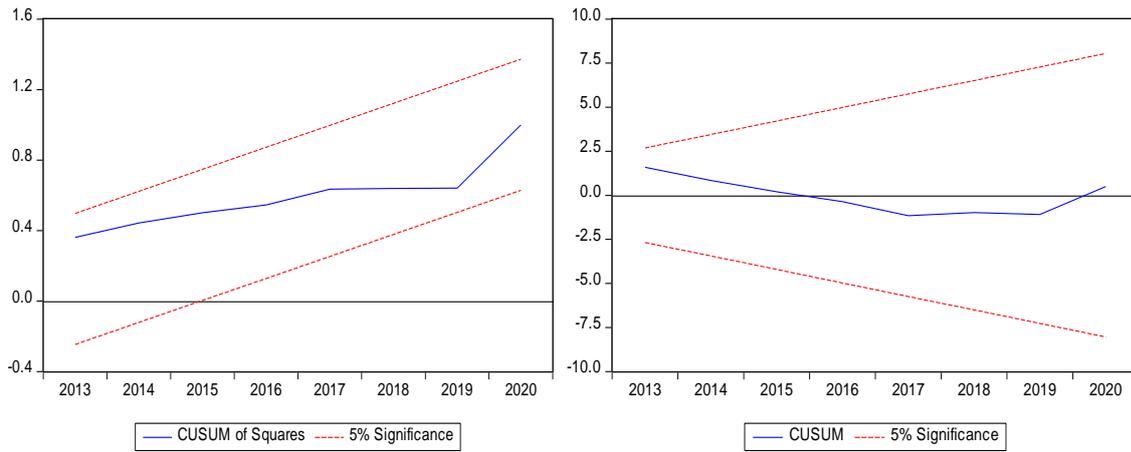
يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي أي موصف بشكل صحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.48 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

سادسا. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج Stability Test

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ووفقا لـ 1997 Pesaran, M. and Pesaran لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares⁽¹⁾ ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة المنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%.

(1)Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics." (1997): 511.

الشكل رقم (11) اختبار CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

خلاصة الفصل:

إن الجزائر خضت خطوات كبيرة بإتجاه الحوكمة العمومية وتطبيقها في ظل السياسات التنموية التي تبنتها، ولمواصلة الطريق للوصول إلى الحوكمة التي تدعم النمو وتحافظ على الموارد وتحمي المال العام من الفساد والتبذير، يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وإن الاقتصاد الجزائري بقي حبيس مورد واحد وهو قطاع المحروقات رغم كل الجهود المبذولة للنهوض بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، وإن توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لا يتسم برشادة كبيرة نظرا لكونه يعتمد على تشريع قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي، وكذا عدم تقييد الميزانية العامة بالأهداف وعدم وجود معيار لتقييم الأداء من خلال غياب قانون ضبط الميزانية، خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة للخروج من معضلة عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام، لذلك فإن الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل مؤشر سيادة القانون، مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر الاستقرار السياسي فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الانفاق الحكومي) والمتغيرات المستقلة، أما معاملات متغير مكافحة الفساد، ومؤشر المسائلة، ومؤشر فاعلية الحوكمة فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (الانفاق الحكومي).

ويمكن تفسير كل تغير في نسبة مكافحة الفساد بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على الانفاق الحكومي بـ 0.31، بينما كل تغير في نسبة مؤشر المسائلة بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على الانفاق الحكومي بـ 0.07، أما تغير في نسبة مؤشر سيادة القانون بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي بـ 0.47، وكل تغير في نسبة مؤشر نوعية التنظيم بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي بـ 0.14، وتغير في نسبة مؤشر الاستقرار السياسي بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي بـ 1.03، وتغير في نسبة مؤشر فاعلية الحوكمة بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على الانفاق الحكومي بـ 0.35.



خاتمة

الاقتصاد الجزائري الذي شرع في برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهري الإسراف والاختلاس، كما انه يعاني ضعفا-هشاشة- تؤكد ظهوره جليا بعد انخفاض أسعار البترول وذلك من خلال تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة نتجت أساسا عن التوسع في الانفاق، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد النفقات خاصة بعد تبنيها لمبادئ الحوكمة العمومية كضرورة لابد من اعتمادها في الدولة المعاصرة في ضبط الموارد و تعديلها و توجيهها بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في إطار التوازن الداخلي و الخارجي.

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة أدركنا دور الحوكمة العمومية في ممارسات الميزانية، وان أغلب اليات الحكم الراشد غير مطبقة في الجزائر وهو مانعكس على فعالية السياسات العامة في مواجهة ومعالجة مشاكل المواطنين، وهو ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتشير نتائج النموذج إلى الأثر بين المتغيرات الكلية، حيث أن مؤشر سيادة القانون، مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر الاستقرار السياسي إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الانفاق الحكومي) والمتغيرات المستقلة، أما معاملات متغير مكافحة الفساد، ومؤشر المسائلة، ومؤشر فاعلية الحوكمة إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (الانفاق الحكومي)، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وكإجابة للاشكالية المطروحة والفرضيات البحث، خلصنا إلى:

- أن ترشيد الانفاق في ظل سيادة الحكم الراشد أصبح يتطلب تعزيز أطر المشاركة لما لها من دور فعال دعم المسائلة في مؤسسات الموازنة العامة.
- اصلاح ادارة المالية العامة في الدول التي تعاني من خلل في ادارتها، ويجب أن تتمتع هذه الادارة بمجموعة من الخصائص كالشفافية والمساواة وسيادة القانون والمسائلة والرؤية الاستراتيجية والكفاءة والفعالية، وان تسعى دائما لمحاربة كل أشكال الفساد من خلال تطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة العمومية والتي تعتبر هذه الأخيرة من ضمن المرتكزات الأساسية لبيئة الاعمال حيث تستقطب الإستثمارات الاجنبية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- عدم تنوع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة الى ارتفاع النفقات العامة في الجزائر لم يقتصر على التوسع في الاستثمار وزيادة الأجور والتحويلات ولكن كان سببه أيضا استمرار انتشار الفساد في الجزائر مما أدى إلى زيادة الإسراف.
- امتلاك الجزائر قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وإدارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل العمل على إعادة توجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع قدرة تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال.
- عدم تقييم الميزانية العامة بالأهداف وعدم وجود معيار لتقييم الأداء من خلال غياب قانون ضبط الميزانية، خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة للخروج من معضلة عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام في الجزائر.
- تشير نتائج الدراسة القياسية الى ان القدرة التفسيرية جيدة للنموذج الدراسة خاصة على المدى الطويل، وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح 96% المتغير التابع (الانفاق الحكومي)، وان المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا *AC.COC*، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على الانفاق الحكومي، إضافة الى إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص الانفاق الحكومي، حيث يمكن تفسيرها على النحو التالي:
- سيادة القانون، نوعية التنظيم، الاستقرار السياسي كل تغير في نسبتها يحدث تغيرا عكسيا على الانفاق الحكومي على الترتيب التالي ب 0.47 و 0.14 و 1.03، اما مكافحة الفساد، مؤشر المسائلة، فاعلية الحوكمة تحدث تغيرا طرديا ب 0.31 و 0.07 و 0.35 على الترتيب، وهذه النتائج تؤكد صحة فرضية الثانية.
- تعتبر الفترة ما بين 1990 الى 2021 فترة تحولات خاصة بعد التوجه الى تبني الحوكمة العمومية للمساعدة في رشادة خلال برامج التنموية المختلفة، وتبيان مدى عدم انضباط سياسة الإنفاق العام في الجزائر بتحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وكذلك أهداف السياسة الاجتماعية، مما يعكس ضعف فعالية الحوكمة العمومية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ودورها في ترشيد ممارسات الميزانية وهو ما يبرهن صحة الفرضية الثانية.
- في ظل هذه النتائج ومن اجل تحسين فعالية الحوكمة العمومية في ظل بيئة الاعمال الجزائرية والتي تساهم أيضا في ضبط ممارسات الميزانية، توصى الدراسة بمايلي:

- تشجيع التنوع في القطاع الخاص مع توفير البنية التحتية اللازمة لتنمية هذا القطاع، بمحاربة الفساد بجميع أنواعه.

- العمل على إعادة توجيه مداخل الموارد المتوفرة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع قدرة تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال.

- رفع مستوى فعالية الحوكمة العمومية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وتحسين بنية التحتية وتوفير قدرات فنية وتنظيمية وبشرية متطورة، بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية والقانونية وكذا المسائلة.

وبناء على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

✓ اصلاح ادارة المالية العامة في ظل تطوير بيئة الاعمال في الجزائر.

✓ آليات تفعيل الرقابة ضمن متطلبات الحوكمة.

✓ دور الإصلاحات في تحسين بيئة الأعمال ومدى مساهمتها في تحقيق فعالية الحوكمة.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

■ الكتب:

- أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.
- إيمان الشاعر، الإقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، عن الملخص البحث، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 2007.
- حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان 2007.
- عمار بوحوش، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الطبعة 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2005.
- محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013.
- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
- يوسف شباط، المالية العامة والتشريع المالي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، 2009.

■ المذكرات والرسائل الجامعية:

أطروحات دكتوراه:

- الأسود الصادق، "مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العمومية-حالة الجزائر- اطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3) السنة الجامعية 2011-2012
- الفراعنة، اثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الاداري دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية العلمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2018.
- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، شهادة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد سنة 2009

- الحكم السليم، تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا، نيويورك، 2003
- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 سنة 2011
- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016
- عبد القيادي حميد عبد القادر عطية، "الحيدرين في الاقتصاد القياسية بين النظرية التطبيق و الإدارة الجامعية، الإسكندرية، 2005
- عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2002-2014 تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015
- قسوم حنان أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالبة الدولية في ظل تطبيق معايير التقرير المالية الدولية دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية مذكرة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف 2016، 1
- كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه علوم جامعة بسكرة، 2014
- محمد صادق حامد رابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه في فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2010
- نريمان رقوب، دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2017
- وليد عبد الحميد عايب الاثار الاقتصادية مكتبة حسين العصرية الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية.

■ رسائل الماجستير:

- بروسى رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المدخل النظرية الأليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة مجستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009.

- عرفات أكرم عمر الطويل، تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الافصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2018.
- مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، أطروحة ماجستير تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس الجزائر، (2014-2015).
- موسى، الاصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد قدمت للحصول على درجة الماجستير، 2011.
- ناوييس أسماء، أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر 2013-2014.

■ المجالات والدوريات

- الشوابكة بعنوان مكافحة الفساد الاداري التجربة الاردنية علوم الشريعة والقانون المجلد 45 عدد 4 ملحق 2018 2.
- حسن كريم، الحكم الصالح ومعايره مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309، 2004.
- علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 60.
- دحماني محمد أدريوش وآخرون، النمو الاقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقنون فانغر بإستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL منشور في مجلة الاقتصاد والمناجنت، العدد 11-2016.
- شهيدة الباز بعنوان: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ط1، 1997).
- علي سايح جبور، صفة يخلف، الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 4 ، 2020.
- مؤشر مدركات الفساد، بيان صحفي صادر عن منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، منظمة الشفافية الدولية، بيروت، لبنان.

زين العابدين بري، العلاقة بين الغنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1980-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م15، ع2، (1422هـ/2001م).

■ تقارير

- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، 2010.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربي الكويت، 2009.
- مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2010) المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2009-2010 الأردن

■ الملتقيات الوطنية والدولية:

- بلقة ابراهيم، ضيف أحمد سياسية ترشيد الإنفاق العام في اطار إصلاح الميزانية العامة للجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية للدولة، الجزائر، جامعة البويرة

■ المواقع الإلكترونية:

books.google.com/book

www.transparency.org

www.gnco.gov.jo/static/arabic (15-05-2022)

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

- ANde Chaineau; *Lexique Economie General*. PUF 1979;
- Andrew sunil Rajkumar, VINAYA Swaroop, *Public spending and outcom: Does govermanance matter?*, *journal of Development Economic* 86 2008 96-2011
- Anil K. Bera, Carlos M. Jarque, Lung-Fei Lee;" *Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models "*; *International Economic Review*; Vol. 25; No. 3; 1984;
- A. S Shonchoya, *WHat is Happening with the Goverment Expendituree of Devloping Countries- A Panel Data Study*, *Journal of Public Economice, Japan*, 2010
- Andrew sunil Rajkumar, VINAYA Swaroop, *Public spending and outcom: Does govermanance matter?*, *journal of Development Economic* 86 2008 96-2011
- Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation " : *Econometrica* : Vol. 50 : No.4; 1982

- Behavioral Sciences : Multiple regression and limited-dependent variable models" ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; U.S.A ; 1998
- Breusch ; " Testing For Autocorrelation in Dynamic Linear Models", Australian Economic Papers ; Vol. 17;1978
- Breusch ; " Testing For Autocorrelation in Dynamic Linear Models", Australian Economic Papers ; Vol. 17;1978
- Bourbonnais, Régis. Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod, 2015
- Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance "; op.cit
- "Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " 4ed; The McGraw-Hill Companies; U.S.A ; 2004
- David A. Dickey, Wayne A. Fuller;" Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root " ; Econometrica; Vol. 49; No. 4: 1981
- J. Durbin, G.S. Watson;" Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression"; Biometrika ; Vol. 38; No. 1/2 ; 1951 T.S.
- Humberto Barreto , Frank M. Howland ; " Introductory Econometrics : Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel"; Cambridge University Press, New York; U.S.A ; 2006
- Efficiency in France, IMF Working Paper, International Monetary Fund 2016
- Kaufman (& others), Governance and the city: An empirical exploration into global determination urban performance, the World bank, 2004.
- Kaufman, (& others), Assessing Governance; Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action learning, the World bank, 2002.
- Kaufman, (& others), Assessing Governance; Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action learning, the World bank, 2002.
- liang pinghan, the changes in structure of public expenditure behind the western china development program. the empirical study on provincial public expenditure (match) 2005.
- mohamed moindze Les standards internationaux de la bonne gouvernance des finances publiques; mrs 2010.
- Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics." (1997): 511.
- Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani, Good governance and the impact of government Spending on performance of local government in Indonesia, Int J. PUBLIC Sector Performance Management, vol 3, No 1, 2017.
- Régis Bourbonnais, Michel Terraza ; " Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion " ; 3^{ème} ed; Dunod; Paris ; 2010
- Robert F. Engle ; " Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation " : Econometrica : Vol. 50 : No.4; 1982

- J. Durbin, G.S. Watson;" *Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression*"; *Biometrika* ; Vol. 38; No. 1/2 ; 1951
- T.S. Breusch ;" *Testing For Autocorrelation in Dynamic Linear Models*", *Australian Economic Papers* ; Vol. 17; 1978
- Stephen M. Goldfeld, Richard E. Quandt; "Some Tests for Homoscedasticity"; *Journal of the American Statistical Association* ; Vol. 60; No. 310; 1965
- L.G. Godfrey ; " *Testing for Higher Order Serial Correlation in Regression Equations when the Regressors Include Lagged Dependent Variables*"; *Econometrica* ; Vol. 46; No. 6; 1978 ; pp. 1303-1310
- Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani, *Good govermanance and the the impact of government Spending on performance of local government in Indonesia*, *Int J. PUBLIC Secotor Perfomance Managment*, vol 3, No 1, 2017.
- William H. Crown;" *Statistical Models for the Social and Behavioral Sciences : Multiple regression and limited-dependent variable models*" ; Greenwood Publishing Group, Inc. ; U.S.A ; 1998

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار الاستقرار لـ (DEP)

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.157961	0.0361
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.814900	0.3643
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

ملحق رقم (2): نتائج اختبار الاستقرار لـ (Coc)

Null Hypothesis: D(COC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.736879	0.0019
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

Null Hypothesis: COC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.645007	0.1028
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرار لـ (AC)

Null Hypothesis: D(AC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.055331	0.0051
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: AC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.324460	0.6011
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

ملحق رقم (4): نتائج اختبار الاستقرار لـ (ROL)

Null Hypothesis: D(ROL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.952175	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: ROL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.116671	0.2402
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

ملحق رقم (5): نتائج اختبار الاستقرار لـ (RQ)

Null Hypothesis: D(RQ) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: RQ has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.436295	0.0002	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.052186	0.7172
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.752946		1% level	-3.737853	
5% level	-2.998064		5% level	-2.991878	
10% level	-2.638752		10% level	-2.635542	

ملحق رقم (6): نتائج اختبار الاستقرار لـ (PSV)

Null Hypothesis: D(PSV) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: PSV has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.740782	0.0010	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.413673	0.1487
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.752946		1% level	-3.737853	
5% level	-2.998064		5% level	-2.991878	
10% level	-2.638752		10% level	-2.635542	

ملحق رقم (7): نتائج اختبار الاستقرار لـ (GE)

Null Hypothesis: D(GE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			Null Hypothesis: GE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.469027	0.0020	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.140338	0.2318
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.752946		1% level	-3.737853	
5% level	-2.998064		5% level	-2.991878	
10% level	-2.638752		10% level	-2.635542	

ملحق رقم (8): اختبار درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DEP COC AC ROL RQ PSV GE
Exogenous variables: C
Date: 05/19/22 Time: 21:40
Sample: 1996 2020
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-308.3331	NA	3885150.	35.03701	35.38327	35.08475
1	-215.1040	103.5879*	45427.99*	30.12267*	32.89271*	30.50462*

ملحق رقم (10): نتائج الاختبار (Bounds Test)

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.788406	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

ملحق رقم (9): نتائج الاختبار (wald Tests)

Wald Test:			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	8.559003	(3, 8)	0.0071
Chi-square	25.67701	3	0.0000
Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(8)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	0.216135	0.157536	
C(3)	0.095487	0.088505	
C(8)	-0.408715	0.137755	

ملحق رقم (12): نتائج الاختبار ECM

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COC)	0.148158	0.052966	2.797202	0.0233
D(PSV)	-0.404491	0.061025	-6.628322	0.0002
CoIntEq(-1)*	-0.783865	0.084123	-9.318052	0.0000

ملحق رقم (11): نتائج الاختبار على المدى الطويل

Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COC	0.310824	0.147078	2.113334	0.0675
AC	0.071007	0.175276	0.405113	0.6960
ROL	-0.470953	0.164601	-2.861177	0.0211
RQ	-0.141541	0.057271	-2.471419	0.0386
PSV	-1.037431	0.219458	-4.727235	0.0015
GE	0.353704	0.142235	2.486748	0.0377
C	19.71410	5.398140	3.652018	0.0065

ملحق رقم (14): اختبار إرتباط سلسلة البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	5.599506	Prob. F(2,6)	0.0425
Obs*R-squared	11.72057	Prob. Chi-Square(2)	0.0029

ملحق رقم (15): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.098018	Prob. F(1,15)	0.3113
Obs*R-squared	1.159540	Prob. Chi-Square(1)	0.2816

ملحق رقم (16): نتائج مدى ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: DEP DEP(-1) COC COC(-1) AC ROL RQ PSV PSV(-1) GE C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.741272	7	0.4827
F-statistic	0.549484	(1, 7)	0.4827

ملحق رقم (13): نتائج الاختبار Jack-Berra

